

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9710

الأربعاء، 21 آب/أغسطس 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيد كانو (سيراليون)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد شولغين
إكوادور السيد دوران ميدينا
الجزائر السيد عالم
جمهورية كوريا السيدة سون من لي
سلوفينيا السيد لانغرهولك
سويسرا السيد كارينتر
الصين السيد لي داو
غيانا السيدة بين
فرنسا السيدة مورغاد
مالطة السيدة ميكالف
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد باينغوي
موزامبيق السيد إراشندي غوفيا
الولايات المتحدة الأمريكية السيد كوريل
اليابان السيدة هوريبا

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

الخطة الجديدة للسلام - معالجة الجوانب العالمية والإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات

رسالتان متطابقتان مؤرختان 30 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة (S/2024/581)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-24562 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

بل وأكثر فعالية واستدامة. وفي إطار التآزر، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو دون الإقليمي أو الثنائي، نجد القوة اللازمة للتصدي للطابع متعدد الأوجه للنزاعات المعاصرة، بغض النظر عما إذا كانت ناشئة عن ضغوط سياسية أو اقتصادية أو بيئية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، والتي تعد بمثابة مخطط مفيد للغاية لهذا المسعى.

وتقرّ اليونان بأهمية توصل المجتمع الدولي لنهج شامل لمنع نشوب النزاعات بهدف تعزيز النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. إن الاستثمار في الأفراد من خلال تطوير مهاراتهم وإثراء خبراتهم يوفر الأسس الضرورية التي ينبغي أن يقوم عليها هيكل سلام مستدام. ونرحب في ذلك الصدد بجهود لجنة بناء السلام في النهوض بتلك الأولويات ونشيد بمبادراتها الجديدة وجدول أعمالها التطلعي، كما ورد في تقريرها الأخير عن دورتها السابعة عشرة (S/2024/153).

وبصفتنا عضواً منتخباً قادماً في مجلس الأمن، أود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أن بلدي سيمسعى جاهداً للمساهمة في هذه المسألة ولإبداء رأيه خلال مدة ولايته وللمشاركة في تحقيق أهدافنا ومساعدتنا المشتركة لتحقيق نتائج أفضل في منع نشوب النزاعات على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الفلبين بهذه المناقشة التي تتعقد في الوقت المناسب بشأن بناء السلام ومنع نشوب النزاعات كجزء من مبادرة خطة جديدة للسلام. إننا نتطلع أيضاً إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سينعقد في أيلول/سبتمبر واستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام 2025 كخطوات مهمة في تعزيز وتحديث مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتكرارها مع مراعاة المنظورين المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن، على النحو الذي أبرزه الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله على وجه السرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد سيكيريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على اختيار الموضوع المهم لبناء السلام والحفاظ على السلام لجلسة المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي تعقدها رئاستكم، وهي حدث بارز في عمل مجلس الأمن هذا الشهر. كما أشكر مقدمي الإحاطات على مساهماتهم المفيدة في مناقشة اليوم.

يتنبأ بناء السلام موقعا محوريا في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها والاستثمار في بناء المؤسسات الوطنية ورأب الصدع بين المجتمعات. وكل تلك الأهداف الحاسمة جزء من مبادرة الأمين العام "خطة جديدة للسلام"، التي أيدتها اليونان منذ بدايتها وتعتبرها خطوة هامة نحو مواصلة تعزيز فعالية الأمم المتحدة في إطار مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر المقبل.

وأود أن أسلط الضوء اليوم على مساهمة أدوات بناء السلام في تعزيز استدامة المؤسسات الوطنية، إحدى ركائز منع نشوب النزاعات. إن بناء السلام يقدم خارطة طريق وأدوات يتسنى من خلالها بناء مؤسسات فعالة، بل وتعزيز تلك المؤسسات لتكون قادرة على الحفاظ على مكانتها. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في حقبة وفي عالم يشهدان تحديات أمنية متعددة الأوجه تؤدي للأسف إلى فقدان الشرعية وغياب المساءلة. فالمؤسسات القوية قادرة على ضمان العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على تماسك الدولة، وهي معايير تكفل تحقيق سلام مستدام ودائم وتضمن الحيلولة دون حدوث ظاهرة الدولة المفككة.

وهناك بُعد آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أن منع نشوب النزاعات، بكونه نهجاً تعاونياً بالأساس، يضمن أن تكون أعمالنا منسقة

إن تجربتنا تسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنجاح منع نشوب النزاعات وبناء السلام: أولاً، عمليات سياسية شاملة للجميع تعالج الأسباب الجذرية للنزاع؛ ثانياً، مسارات تكميلية للأمن والتنمية؛ ثالثاً، برامج اجتماعية اقتصادية لدعم عملية انتقال المقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية؛ رابعاً، بناء الثقة بين الأطراف من خلال المشاركة المستمرة، وخامساً، دعم دولي لبناء القدرات وتحقيق التنمية.

إن المكاسب التي تحققت في مينداناو مشجعة ولكن لا رجعة عنها. لا تزال التحديات قائمة، بما فيها بناء التحالفات في الحكومة الجديدة ووجود جماعات مسلحة أصغر. إن التزام كافة الأطراف المستدام أمر بالغ الأهمية. وإذ ننفذ اتفاق السلام، نشهد بالفعل تحسناً في الأمن وزيادة في الاستثمارات وفرصاً جديدة في منطقة بانغسامورو. لقد حقق السلام الرخاء لملايين الفلبينيين.

تقدم تجربة الفلبين دروساً لمعالجة النزاعات التي طال أمدها. أولاً، يمكن للحوار الصبور والمستمر أن يتغلب على عقود من انعدام الثقة. وثانياً، يجب أن تقترن الحلول السياسية بمنافع اجتماعية واقتصادية ملموسة، وثالثاً، فإن تحييد المقاتلين السابقين عملية طويلة الأجل ومتعددة الأوجه. رابعاً، يستغرق بناء الحوكمة الشاملة للجميع وقتاً وجهداً متواصلًا.

ونشجع مجلس الأمن على إعطاء الأولوية للنهج الشاملة والمحددة السياق لمنع نشوب النزاعات. ويشمل ذلك دعم العمليات السياسية الشاملة للجميع، والاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستدامة جهود بناء السلام على المدى الطويل.

ويجب على مجلس الأمن أن يعزز المشاركة التمكينية لجميع الجهات الفاعلة في جهود حفظ السلام وبناء السلام من خلال التعاون بين بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، مع سد الفجوة بين ولايات وكالات الأمم المتحدة الأخرى وخارجها. ويجب أن تترجم هذه الجهود إلى إنذارات مبكرة بشأن النزاعات المحتملة وإجراءات وقائية محددة وخطط انتقالية لعمليات السلام قبل انسحابها.

وينبغي أن تركز الخطة الجديدة للسلام على الاستراتيجيات الكلية التي تعالج الأسباب الجذرية مع تحقيق مكاسب ملموسة للسلام. كما

وبوصفنا أمة تدافع عن بناء السلام والحفاظ على السلام، فإن نجاحنا في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة في جنوب الفلبين يمثل حجر الزاوية في تجربتنا في بناء السلام وشق مسارات جديدة للتعاون من خلال الحلول السياسية وبناء السلام الشامل للجميع. على مدى عقود نبع النزاع في جنوب الفلبين من ظلم تاريخي تعرض له سكان المورو. وتوصلنا بفضل سنوات من المفاوضات إلى اتفاق سلام شامل في عام 2014 استهدف معالجة الأسباب الجذرية بإقامة منطقة حكم ذاتي جديدة تتمتع بحكم ذاتي هادف.

كان إقرار قانون بانغسامورو التنظيمي في عام 2018 وإنشاء منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة في عام 2019 معلمين محوريين. وقد استُكمل المسار السياسي بعملية تحييد لخروج المقاتلين من الخدمة وتغيير المناطق المتأثرة بالنزاع. في عامها الأول، أنجزت منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة العديد من الإنجازات الرئيسية، بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية، وصياغة ميزانية إقليمية والإشراف على خروج آلاف المقاتلين من الخدمة. وتجسد تلك النجاحات المبكرة مكاسب السلام.

وينطوي مسار العودة للحياة المدنية على برامج تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة للمقاتلين السابقين ومجتمعاتهم. ويشمل ذلك الحماية الاجتماعية وبناء القدرات ودعم سبل العيش وتطوير البنية التحتية. إننا نهدف من خلال تلبية احتياجات السكان المتضررين إلى الحفاظ على السلام ومنع الانتكاس مرة أخرى للنزاع.

لقد ساهمت النساء بشكل كبير في نجاح منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة. فقد كنّ مفاوضات وباحثات ومعلمات ومنظمات للمجتمع. لقد شكلنا منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة عبر نصف قرن من القتال بين الفصائل المتحاربة ورجال العشائر. إن إحلال السلام ممكن، والصبر يؤتي ثماره. إنهما من أفضل السبل للمضي قدماً بأقل قدر من الأذى والخسارة. إن التعاطف كاستراتيجية يرسخ أقوى أساس لإحلال سلام دائم بعد نزاع مرير؛ ولا يوجد سبب جديد يجعلنا ننظر إلى الماضي ساخطين.

الجزرية للنزاعات، بدلاً من التخفيف من عواقبها الأكثر وضوحاً. إن منع نشوب النزاعات لا يتيح لنا تجنب المآسي الإنسانية والآثار المدمرة للنزاعات فحسب، بل إنه أيضاً أكثر فعالية من حيث التكلفة، بالنظر إلى التكاليف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تنطوي عليها. يجب على المجلس أن يدمج نهج المنع وبناء السلام في قراراته وولايته، بما في ذلك تلك الخاصة بعمليات السلام.

ما فتئت جمهورية غواتيمالا ملتزمة بإيجاد عالم أكثر أمناً وعدلاً للجميع. وتدل مشاركتنا في عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة على أن بناء السلام يكون أكثر فعالية من خلال الإجراءات المتعددة الأطراف التي تسمح بتسوية المنازعات بالطرق السلمية القائمة على الحوار والتعاون والدبلوماسية.

ومن الضروري العمل على تعزيز تعددية الأطراف، لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة للتحديات الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. لذلك نؤكد من جديد دعمنا للخطة الجديدة للسلام، التي تعالج القضايا الحاسمة التي ينبغي أن تنعكس في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، كخطوة ضرورية نحو تعزيز السلم والأمن الدوليين.

كما ينبغي أن يستفيد مجلس الأمن من زيادة التفاعل مع الأعضاء ومع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. ونواصل تأييدنا القوي لدور لجنة بناء السلام ونهجها المتكامل.

وستواصل غواتيمالا تعزيز الدبلوماسية الوقائية؛ ونظم الإنذار المبكر؛ والمسؤولية عن الحماية؛ ونزع السلاح العام والكامل بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها ومحددة زمنياً؛ والوساطة كوسيلة لمنع نشوب النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد زاهنيسن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة سيرايليون على رئاستها القوية والرائعة لمجلس الأمن وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في وقتها المناسب اليوم.

وتشاطر ألمانيا الأمين العام تقيمه الوارد في الخطة الجديدة للسلام. نحن بحاجة ماسة إلى تعزيز مجموعة أدوات الأمم المتحدة

ينبغي أن تعترف بالدور الحاسم للمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة في تيسير الحوار ودعم التنفيذ.

إن الفلبين، بصفتها شريكاً ورائداً وصانعاً للسلام، على أهبة الاستعداد لتقديم خبراتنا ورؤيتنا إلى مجلس الأمن كمرشح غير دائم العضوية للفترة من 2027 إلى 2028، لإظهار نهج مركز وفعال في مواجهة تحديات السلام والأمن، بينما نعمل بشكل جماعي نحو عالم أكثر سلاماً وازدهاراً. هذا هو التزامنا بالسلام الشامل للجميع والدائم بين الأجيال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيز - مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر سيرايليون على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة، وكذلك الأمانة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، السيدة سبهار ومقدمي الإحاطات، على إسهاماتهم القيمة وجهودهم الدؤوبة بشأن هذه المسألة.

تؤمن جمهورية غواتيمالا إيماناً راسخاً بأن بناء السلام يجب أن يقوم على الديمقراطية التشاركية والشاملة للجميع. ويعني ذلك التصدي بفعالية للتحديات التي تواجه الديمقراطية والتنمية، حيث يتمثل الشرط الأساسي في إشراك جميع الجهات الفاعلة وتعزيز الملكية المحلية وتحديد المشاكل بشكل جماعي وإيجاد حلول مستدامة على أساس التوافق والاحترام التام لحقوق الإنسان. كما أننا ندرك دور المرأة الذي لا غنى عنه في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، فضلاً عن الأثر المتباين للنزاع المسلح على النساء والفتيات.

إن السلام الشامل للجميع والحكم الديمقراطي ركيزتان أساسيتان للتنمية المستدامة والسلام العالمي. ومن هذا المنطلق، فإن تمكين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشعوب الأصلية والشباب، أمر بالغ الأهمية لجلب وجهات نظر فريدة وقيمة إلى طاولة المفاوضات، من خلال الفهم العميق لجذور النزاعات والاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المتضررة.

ونحن نتفق مع المذكرة المفاهيمية (انظر S/2024/581) فيما يتعلق بأهمية إعطاء الأولوية لتنفيذ التدابير الوقائية لمعالجة الأسباب

بشأن بناء السلام والمنع التي قدمتها الدول الأعضاء باستمرار طوال المفاوضات. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن ميثاق المستقبل ينطوي على إمكانية تنفيذ إجراءات فعالة بشأن إصلاحات الحوكمة في مجال السلم والأمن الدوليين، شريطة أن نتكاتف جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): تجري مناقشة اليوم في وقت يشهد فيه العالم أكبر عدد من النزاعات منذ عام 1945. لقد تسبب العدوان الروسي على أوكرانيا، والقصف الإسرائيلي واسع النطاق على غزة ومجموعة من الحالات الأخرى، بما في ذلك السودان وسورية وميانمار، في إلحاق أضرار واسعة النطاق بالمدنيين وانتهاك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن بناء السلام والحفاظ عليه يجب أن يكونا في صميم عمل هذه المنظمة وجهودنا المشتركة.

إن حق الشعوب في تقرير المصير هو حجر الزاوية في ميثاق الأمم المتحدة وأساس التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فإن الاحترام الكامل لهذا الحق عنصر مهم في سياق منع نشوب النزاعات ولكنه غالباً ما يُهمل، للأسف. وتلاحظ ليختنشتاين منذ فترة طويلة النسبة الكبيرة للنزاعات التي تنشب عندما تدعو المجتمعات المحلية، بما فيها الأقليات، الدول إلى أن تكون أكثر تجاوباً مع مطالبها في الحصول على قدر أكبر من تقرير المصير داخلياً. وبالتالي، فإن تحسين فهم العلاقة بين تقرير المصير والنزاع يمكن أن يساعد في بناء سلام مستدام. ويتيح كتيب ليختنشتاين بشأن منع نشوب النزاعات المتعلقة بتقرير المصير وحلها رؤى جديدة، ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية الأخرى في تطبيقه.

كما أن ميثاق الأمم المتحدة واضح بشأن استخدام القوة في العلاقات بين الدول، ونأسف للاتجاه العالمي المقلق المتمثل في الاستخدام غير المشروع للقوة من قبل بعض الدول بدلاً من الأخذ بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات. ويجب منع الاستخدام غير المشروع للقوة

الحالية إذا أردنا أن ننجح في التصدي للتحديات التي نواجهها جميعاً بشكل جماعي. وبناء السلام هو أحد هذه الأدوات بالغة الأهمية. ولتعزيزه، فإننا مقتنعون بأننا يجب أن نولي اهتماماً خاصاً للجوانب الثلاثة التالية.

أولاً، نحن بحاجة إلى ضمان اتباع نهج متكامل لحل النزاعات ومنع نشوبها. وهذا بدوره يحتاج إلى دعمه بالتمويل الكافي. ويضطلع هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، بدور بالغ الأهمية، حيث إنه يوفر كل من الدعم السياسي والتمويل المرن والموجه لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ونفخر ألمانيا بكونها أكبر مانح طويل الأجل لصندوق بناء السلام، ونفخر بنفس القدر بقيادة مبادرات بشأن التمويل المبتكر من أجل السلام. وأود أن أشير أيضاً إلى أن بناء السلام والحفاظ عليه يتطلبان ملكية محلية ووطنية قوية، مدعومة من المجتمع الدولي. ولذلك فإننا نرحب بالمشورة الخطية التي قدمتها لجنة بناء السلام بشأن مناقشة اليوم، ونود أن نرى زيادة تعزيز الصلة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا لمعالجة أزمة المناخ، التي تشكل خطراً رئيسياً على السلام والاستقرار العالميين. وندعم بقوة آلية الأمن المناخي. ونحن مقتنعون بأن الآلية بالغة الأهمية في تعميم مراعاة المناخ والسلام والأمن داخل منظومة الأمم المتحدة.

ثالثاً وأخيراً، لا يمكن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام إلا بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفئات المهمشة. ويجب أن تصمم عمليات السلام وجهود المنع على الصعيد الوطني التي تنفذ من خلال خطط المنع الوطنية بطريقة مراعية للمنظور الجنساني لضمان تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفئات على النحو المناسب، حتى يتمكن من تطوير إمكاناتهن الكاملة كعناصر قوية للتغيير. ولهذا السبب تدعم ألمانيا مبادرات مثل شبكة القيادات النسائية الأفريقية.

وأود أن أختتم بتعليق موجز عن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. بصفتنا ميسراً مشاركاً، مع ناميبيا، تشجعنا كثيرا المساهمات الموضوعية

الإحالات ذات الصلة إلى المحكمة بما يتماشى مع جهودنا المشتركة لتحقيق السلام العادل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة بافيتا - ديسلاندس (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب لاتفيا بهذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام وتقدر أيما تقدير الدور القيادي لسيراليون في تيسير عقد هذه المناقشة الشاملة للجميع بشأن هذا الموضوع الهام. كما نشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم القيمة. كما ورد في خطة الأمين العام الجديدة للسلام، فإن مظاهر عدم الاستقرار والعنف واحتمالات نشوب نزاعات لا تقتصر على عدد قليل من الدول فحسب. وفي الواقع، لا يمكن اعتبار السلام أمراً مفروغاً منه في أي بلد أو منطقة. ومن أجل عكس اتجاه المد المتصاعد للنزاع وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً من أجل اتباع نهج أكثر شمولاً لبناء السلام. وينبغي أن يركز هذا النهج على المبادئ الأساسية لسيادة القانون والمساءلة التي تشكل حجر الزاوية للسلام والتنمية.

وفي رأينا، تتضمن الخطة الجديدة للسلام عناصر مهمة يمكن أن تشكل نهجاً كهذا. وتتيح المفاوضات الجارية بشأن "الميثاق من أجل المستقبل" فرصة فريدة للدول الأعضاء للتفكير في تلك العناصر ورسم الطريق نحو تنفيذها. ومن ثم، نود أن نقدم بعض الأفكار في هذا الصدد.

أولاً، تنضم لاتفيا إلى سيراليون وغيرها من الدول في دعم تعزيز استراتيجيات الوقاية التي تقودها البلدان. فهي يمكن أن تكون أداة قيمة تستخدمها الدول في تعبئة المؤسسات الوطنية لتحقيق أهدافها في بناء السلام والوقاية. ونتوقع أن يوفر "الميثاق من أجل المستقبل"، ولا سيما الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام، مزيداً من التوجيهات للجنة بناء السلام لمساعدة الدول في وضع هذه الاستراتيجيات.

ثانياً، تتطلب جهود الوقاية الناجحة اتباع نهج شامل للجميع يضمن المشاركة الكاملة للمرأة. فبينما كثيراً ما تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر للنزاعات، إلا أنهن كثيراً ما يُهمشن في عمليات بناء

وينبغي ضمان المساءلة عن الانتهاكات التي تتطوي على الاستخدام غير المشروع للقوة، ولا سيما من خلال اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بجريمة العدوان. وفي هذا الصدد، ترحب ليختنتشتاين بتصديق أوكرانيا اليوم على نظام روما الأساسي وتعديلاته المتعلقة بجريمة العدوان.

لا مجال لتحقيق النجاح في منع نشوب النزاعات وتسويتها بصورة مستدامة إلا عندما يكونان شاملين تماماً. وهناك أدلة واضحة على أن إشراك المرأة في محادثات السلام يزيد من احتمالات التوصل إلى اتفاقات سلام دائمة، كما تساعد المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة على قدم المساواة في جميع عمليات حفظ السلام في تحسين تنفيذ الولايات. ولذلك، يجب إبراز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع جداول الأعمال والحالات القطرية ويجب أن يكون تمكين المرأة بوصفها عنصراً من عناصر التغيير إحدى الأولويات.

كما أن إدراج منظور جنساني ومنظور يتعلق بالشباب جزء لا يتجزأ من لجنة بناء السلام التي تدعم جهود السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. والخطة الجديدة للسلام تدعو إلى الارتقاء بعمل اللجنة التي تؤدي وظيفة أساسية في مد الجسور في سياق حالات إنهاء عمليات حفظ السلام أو تقليصها والتي باتت تحدث بوتيرة متزايدة. وما فتئت ليختنتشتاين تؤيد هذا المسار بقوة وقد اقترحت أن يوافق مجلس الأمن على تلقي مشورة خطية من لجنة بناء السلام، عند الاقتضاء، والنظر فيها بشكل منتظم. ويتيح "الميثاق من أجل المستقبل" فرصة سانحة لتعزيز تصميم عمليات السلام مستقبلاً، استناداً إلى الاحتياجات والنماذج الجديدة.

كما تعالج لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مسائل حاسمة تتعلق بالعدالة الانتقالية ونشجع على استمرار انخراط اللجنة فيما يتصل بالعدالة الانتقالية بوصفها موضوعاً قائماً بذاته. فالمساءلة والعدالة الانتقالية عنصران أساسيان لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. وفي هذا السياق، تعيد ليختنتشتاين تأكيد الصلة الحاسمة بين السلام والأمن والعدالة، وخاصة العلاقة بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك مسؤولية المجلس عن تنفيذ

الدانمرك، رواندا، السنغال، السويد، سيراليون، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كندا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس واليابان.

قبل شهر واحد من انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، يعاني العالم من أزمات إنسانية ونزاعات مسلحة متعددة ومن تجاهل ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. ونشكر سيراليون على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة الحلول الممكنة في إطار موضوع منع نشوب النزاعات ونعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم. وكما قال بنجامين فرانكلين، فإن "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

يؤيد التجمع بقوة خطة الأمين العام الجديدة للسلام. فهي تتضمن وصفة وعلاجاً قويين حيث تُذكرنا بأنه لا يمكن بناء السلام والحفاظ على السلام إلا باتباع نهج شامل للجميع يقرن بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وممارسات الحكم الرشيد.

ويود التجمع أن يشير إلى ثلاثة مجالات تتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة.

المجال الأول هو الحوكمة. يقوم السلام والأمن على دعائم المساواة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد مع وجود مؤسسات قوية. وتقوض هياكل الحوكمة الضعيفة جهود إحلال أو صون السلام والأمن. وكما أظهرت الأدلة، عندما يُحرم الأفراد من حقوقهم وحرياتهم، تزداد احتمالات حدوث اضطرابات وأعمال عنف. ولذلك، فإن التجمع يعطي الأولوية لحماية حقوق الإنسان ويدين بشدة أي انتهاكات ويشدد على أهمية تحقيق المساءلة عن هذه الانتهاكات.

ثانياً، إن المعالجة بدون منع غير مستدامة. فيتطلب منع نشوب النزاعات بذل جهود هادفة لإدارة النزاعات وبناء السلام، ولكن يجب أن يتم ذلك جنباً إلى جنب مع جهود أوسع نطاقاً لمعالجة دوافع النزاعات. والتنمية المستدامة جزء حيوي من بناء القدرة على الصمود في وجه العنف، ما يساعد على التخفيف من مخاطر عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والفقر والجوع والبطالة وعدم الحصول على الخدمات الأساسية، التي قد تسهم في

السلام ومنع نشوب النزاعات. ولمواجهة ذلك، تساهم لاتفيا بنشاط في صياغة السياسات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب لجنة وضع المرأة، وكذلك من خلال مناصرة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما أننا ننفذ مشاريع عملية في أفريقيا ووسط آسيا وأماكن أخرى تهدف إلى تيسير مشاركة المرأة في الأعمال التجارية والحوكمة.

ثالثاً، من المهم معالجة الأثر المدمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على التنمية المستدامة. ونثني على مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030. فهي بمثابة مثال على القيادة الإقليمية التي تهدف إلى معالجة الجوانب الأمنية والتنمية لمنع نشوب النزاعات. ومن المهم مواصلة البحث عن سبل تمكن منظومة الأمم المتحدة من دعم هذه الجهود الإقليمية بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج المؤتمر الأخير لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، حيث شغلنا منصب نائب الرئيس. وتسلط الوثيقة الختامية الضوء على ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة غير المشروعة من منظور التنمية، مما يمهّد الطريق لمزيد من العمل بشأن هذه المسألة خلال دورة الاستعراض المقبلة.

وستواصل لاتفيا مناصرة جدول أعمال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات بالأقوال والأفعال على حد سواء، بما في ذلك من خلال الدعم المالي الطوعي المستمر لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام والمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتحديد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد فاسكونسيلوس (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذه الملاحظات بالنيابة عن تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات في نيويورك، الذي تشترك في رئاسته ألمانيا وسويسرا، وعن أعضائه الآخرين - أستراليا، ألبانيا، أوروغواي، بلجيكا، جمهورية كوريا،

للنزاع والعنف وانعدام الأمن، بما في ذلك تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، معالجة شاملة.

(تكلم بالإسبانية)

سأتكلم الآن بالنيابة عن بلدي، المكسيك.

لقد عززت المكسيك استراتيجيات الأمن العام المرتبطة بالتنمية، مع معالجة المسألة بطريقة شاملة، برؤية لضمان الأمن البشري. ولدينا تنسيق مشترك بين المؤسسات من أجل تعزيز ثقافة السلام وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي يسعى إلى صياغة حوكمة فعالة للمجتمعات التي تعاني من حالات الضعف والنزاع.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن نزع السلاح هو مفتاح تحقيق السلام المستدام. وقد كانت منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، رائدة في مجال القضاء على الأسلحة النووية منذ دخول معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ في عام 1969. كما نؤيد اقتراح إيلاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك الوساطة. وقد أنشأت المكسيك في عام 2023، إلى جانب 10 دول أخرى في المنطقة، الشبكة الأيبيرية الأمريكية للوسيطات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. وكذلك تدعم المكسيك لجنة بناء السلام باعتبارها جهة فاعلة رئيسية في الخطة الجديدة للسلام. ونشدد على أهمية تعزيز دورها الوقائي في الاستعراض القادم لهيكل بناء السلام. وسيواصل بلدي تعزيز الدور المترابط الذي يجب أن تضطلع به الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة من أجل الاستفادة من وجودها في العالم، ليس فقط فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات المسلحة، بل كذلك في التصدي للكوارث الطبيعية والأوبئة والجوائح ومنعها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أذكر جميع المتكلمين

بأن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق كحد أقصى لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ستومض أضواء على الميكروفونات لتحفيز المتكلمين على إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

عدم الاستقرار الاجتماعي والنزاع. وبالتالي، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية للدفع نحو السلام والاستقرار.

ثالثاً، تشدد المجموعة على أهمية مشاركة المرأة والفئات المهمشة

في الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها ومفاوضات السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام. وتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وأمنة وهادفة في عمليات السلام الشاملة في الأطر الوطنية والإقليمية والعالمية أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والأمن الدائمين والمستدامين.

ويدعو الأمين العام، في الخطة الجديدة للسلام، جميع الدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات ومواصلة التزامها بالسلام والأمن. ونحن نؤيد تلك الدعوة تأييداً كاملاً، ونحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات جماعية لتحقيق تلك الغاية والبناء على التوصيات الواردة في موجز السياسات. ويجب علينا أن نعزز تعاوننا لصياغة وتطوير إطار عمل لا يعالج الشواغل الفورية المتعلقة بالسلام والأمن فحسب، بل يضع الأساس للاستقرار والتنمية المستدامة على المدى الطويل. ونحث جميع الدول الأعضاء، على وجه الخصوص، على الاستثمار في نهج وقائية وطنية شاملة ومتجذرة محلياً ومراعية للنزاعات وتضع حقوق الإنسان في صميمها. ولا بد من حوار شامل يضم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويجب علينا تعزيز لجنة بناء السلام التي تضطلع بدور حاسم في معالجة جذور النزاعات والروابط بين تعزيز السلام والتنمية. وتؤيد المجموعة زيادة مراعاة حقوق الإنسان في عمل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، بما في ذلك من خلال الإحاطات المناسبة، وهو أمر ضروري لكل من آليات العمل المبكر والاستجابة السريعة.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوة جميع الدول الأعضاء إلى الاستفادة القصوى من مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل واغتنام تلك الفرصة لوضع منع نشوب النزاعات وحقوق الإنسان في طليعة جهود السلام. فلننوح صفوفنا لتعزيز القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية

نشوب النزاعات التي تركز على التنمية، مع كون تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 عنصراً حيوياً في هذا النهج.

ولدعم التنمية ذات الأثر في البلدان النامية، علينا أن ندعم بشكل كامل مبادرات مثل التمويل المبتكر لبناء السلام، والأنظمة أو اللوائح الضريبية الدولية، وإعادة هيكلة الديون ومقايضة الديون، ومنع التدفقات المالية غير المشروعة، خاصة من أفريقيا، والإصرار على الإصلاح الأوسع نطاقاً للهيكل المالي الدولي.

في عام 2024، لا يمكننا بحق فصل ما هو محلي عما هو دولي، لأنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً في مساري النزاع والتنمية كليهما. ولا يمكن لأجندة جديدة للسلام أن تتجاهل مثل هذه العوامل المحركة السياسية في منع نشوب النزاعات، إذا ما أرادت أن تحدث فرقاً ذا مغزى.

لا يزال صندوق بناء السلام مصدراً بالغ الأهمية لتمويل بناء السلام. ومع ذلك، لا يزال الصندوق مقيداً بالتبرعات الطوعية المحدودة التي ينبغي أن تُستخدم في المقام الأول للبلدان الخارجة من نزاعات إلى أن يتم تعزيز الصندوق عن طريق الاشتراكات المقررة وفقاً لقرار الجمعية العامة 78/257. علاوة على ذلك، تود جنوب أفريقيا أن ترى مشاركة أكبر من قبل المستفيدين من الصندوق في اجتماعات لجنة بناء السلام. فمن شأن ذلك أن يوفر منظوراً أفضل من حيث تأثير بناء السلام، وهو ما يمكن أن يزيد من تحسين الآراء الاستشارية للجنة بناء السلام.

في الختام، يجب معالجة بناء السلام واستدامة السلام من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ويجب أن تكون تلك المبادرات المسؤولية الجماعية لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون لسيراليون على تنظيم جلسة اليوم وإتاحة الفرصة لنا لتبادل الآراء بشأن النهج الأكثر فعالية لتطوير آليات منع نشوب النزاعات والتصدي

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر سيراليون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، مع التركيز بصفة خاصة على منع نشوب النزاعات.

تعتقد جنوب أفريقيا، بوصفها بلداً مرّ بمرحلة انتقالية، أن بالإمكان تجنب النزاعات واستدامة السلام من خلال سياسات بناء السلام المحددة وطنياً والمحددة السياق والسياسات الرامية إلى استمرار استدامة السلام. وتبقى لجنة بناء السلام منبراً جيداً للاجتماع وتقديم المشورة لدعم البلدان الخارجة من النزاعات في رحلتها التي غالباً ما تكون صعبة نحو السلام المستدام. ويظل نجاح لجنة بناء السلام يكمن في مرونتها لضمان أن تقود البلدان أولوياتها الخاصة في بناء السلام. وكما ندرك، فإن بناء السلام يجب أن يكون متكيفاً ومحدد السياق لكي يحقق نتائج دائمة. ولذلك السبب، نحذر من محاولات فرض نماذج بناء السلام الاصطناعية الغريبة على البلدان. وتدعم جنوب أفريقيا بقوة أهداف المنع الأوسع نطاقاً، التي تجد بعض الزخم في لجنة بناء السلام. غير أننا نعتقد أن منع نشوب النزاعات أوسع نطاقاً من الدعم الذي تقدمه لجنة بناء السلام، لأن ذلك يعني شيئاً مختلفاً لكل سياق قطري فريد.

ونشير إلى أن استراتيجيات المنع الوطنية ليست نهجاً جديداً. فلا توجد لدى العديد من البلدان، بما في ذلك جنوب أفريقيا، استراتيجية شاملة واحدة لمنع العنف والنزاعات، بل استراتيجيات أو سياسات قطاعية مختلفة تستند إلى الأولويات الوطنية التي يمكن اعتبارها مجتمعةً إطاراً للمنع. كما ندرك أيضاً أن استراتيجيات المنع الوطنية قد توفر نهجاً شاملاً لتحسين بعض أشكال النزاع، في حين أن البلدان قد تبتكر أيضاً نهجاً مختلفة لمنع نشوب النزاعات. ولذلك السبب، دعونا الأمين العام إلى تقديم تقرير عن نهج المنع المختلفة في مشروع الميثاق من أجل المستقبل. وسيزود ذلك الاستعراض العام للأمم المتحدة بأساس جيد بشأن كيفية دعم استراتيجيات أو نهج المنع القائمة في كل سياق بعينه. وأساساً، يتعلق منع نشوب النزاعات في جوهره بتوسيع نطاق تأثير التنمية إلى درجة يصبح فيها العنف، ولا سيما النزاع العنيف على الموارد الشحيحة، أمراً لا لزوم له. لذلك نؤيد بشدة فكرة منع

في هذا الصدد على تعزيز خدمات التوظيف العامة لدينا لتحسين كفاءة التوظيف، وتقليل الوقت الذي يستغرقه البحث عن عمل، وفي نهاية المطاف زيادة فرص العمل والحصول على عمل عالي الجودة. إننا حريصون على مشاركة أفضل ممارساتنا في مجال خلق فرص العمل والحوكمة الرشيدة، حيث أن هذه الممارسات أساسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والوئام الاجتماعي وجهود بناء السلام على المدى الطويل. ختاماً، تلتزم بولندا بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجهنا اليوم. ومن خلال إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، يمكننا تعزيز ثقافة بناء السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد تشوريتش هرفاتنيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على مشاركتنا رؤاهم القيمة. وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي تأتي في الوقت المناسب مع اقترابنا من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، حيث ستتم مناقشة منع نشوب النزاعات. ونعتقد أن هذه الجلسة يمكن أن توفر مدخلات قيمة لرؤساء دولنا وحكوماتنا.

إن النزاع داء بات يؤرق المجتمعات في جميع أنحاء العالم على نحو متزايد، وتداعياته بعيدة المدى. لذلك، تتطلب معالجة هذه المشكلة المعقدة عزمًا ضمن نهج متعدد الأوجه. إن الاستثمار في منع نشوب النزاعات وتحديد الأسباب الجذرية للنزاع أمر ضروري بوصفه استراتيجية طويلة الأجل لتجنب التكاليف المفجعة البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها للنزاعات.

أما على الصعيد العالمي، فنحن بحاجة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف مع وضع الأمم المتحدة في مركزه. يتطلب منا النجاح في منع نشوب النزاعات وحلّها أن ندرك الترابط بين قضايا مثل تغير المناخ، وأوجه عدم المساواة المتعددة، وعدم الاستقرار الاقتصادي،

للتحديات التي يتعرض لها السلام من منظورات مؤسسية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

ونؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونؤيد تأييداً تاماً خطة الأمين العام الجديدة للسلام وتشديدها على منع نشوب النزاعات. إن المنظمات الإقليمية شركاء ذوو أهمية حاسمة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بسبب قربها من البؤر الساخنة. إن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية ذات الصلة أمر ضروري لمنع نشوب النزاعات وإنفاذ السلام وحفظ السلام وبناء السلام على نحو فعال.

وتقدر بولندا تقديراً كبيراً مساهمات لجنة بناء السلام في دعم أنشطة بناء السلام في أكثر مناطق العالم ضعفاً، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام. ونحن فخورون بكوننا عضواً في اللجنة وساهمنا بفعالية في جهود السلام التي تبذلها في البلدان المتأثرة بالنزاعات من خلال مشاركة معرفتنا وخبرتنا. وخلال فترة ولايتنا، دعونا إلى بناء قدرة الدولة والمجتمع على الصمود، وعمليات السلام الشاملة، وتعزيز سيادة القانون.

ونحن ملتزمون بشدة بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشأن الحد من الفقر والتماسك الاجتماعي. إن معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مثل عدم المساواة الاقتصادية والإقصاء الاجتماعي، أمر ضروري لبناء السلام والازدهار المستدامين. وتشدد بولندا على أهمية بناء قدرة الدولة والمجتمع على الصمود بوصفها حجر الزاوية في هذا الجهد، مع التأكيد على الأدوار الحاسمة للنساء والشباب كعوامل للتغيير ومساهمين في بناء السلام. يمكننا التخفيف من المخاطر وخلق بيئات أكثر استقراراً من خلال الاستعداد للصدمات الخارجية والداخلية والاستجابة الفعالة لها. وتماشياً مع هذا الالتزام، نشارك بنشاط في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنهوض بمبادرات بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي.

واستكمالاً للجهود العالمية، ننفذ سياسات محلية لتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل. تنطوي الاستراتيجية الرئيسية

التنفيذ على حد سواء؛ وأخيراً، بناء قدرات المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أود، في البداية، أن أتقدم بالشكر لمعالي السيد تيموثي كابا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أثنى ما تقدم به مقدمو الإحاطات من بيانات قيمة.

في الوقت الذي نصب فيه جل تركيزنا على إيجاد الحلول للأزمات المتفاقمة من حولنا، علينا ألا نغفل عن أهمية معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات من الأساس. وفي سياق النهج الشامل لاستدامة السلام، لا بد من بذل جهود عملية، بما في ذلك جهود الدبلوماسية الوقائية، لمنع نشوب النزاعات وحلّها، ودعم التعافي في حالات ما بعد النزاع، ومنع النزاعات من الاندلاع مجدداً، وأن يُسخر المجلس ما يتوفر لديه من أدوات لتحقيق هذه الأهداف، بالتنسيق الوثيق مع لجنة بناء السلام. وفي سياق بناء السلام في حد ذاته، فلا بد من تعزيز مبادئ التسامح والتعايش السلمي في المجتمعات ومكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمضللة والتي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى نشوب النزاعات وتأجيجها.

وبالمثل، يمكن تجنب تحديات انعدام الأمن الغذائي والنزوح القسري وما تسببه من نزاعات وأزمات، عبر اتخاذ إجراءات مبكرة للحد من تأثير التغير المناخي، وتنسيق الجهود الدولية بهذا الشأن، وتوسيع نطاقها، حتى لا تكون محصورة في معالجة وإدارة تداعيات التغير المناخي فحسب، بل لتشمل أيضاً الإجراءات الوقائية. ويرى بلدي أن بناء السلام بشكل فعال يتطلب التركيز على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يستدعي بناء السلام تعزيز سيادة القانون، مما يتطلب تطوير استراتيجيات عمل قوات الشرطة، وبالأخص في الدول التي تعاني من تدهور في الأوضاع الأمنية. ويشمل ذلك تمكين هذه الدول من استخدام التكنولوجيا المتقدمة في العمل الشرطي، بما يشمل أنظمة

والتطرف العنيف والإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر، باعتبارها محركات محتملة للنزاعات. في الوقت نفسه، لا غنى عن تعزيز القواعد والمعايير الدولية وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة لتحسين القدرات على منع نشوب النزاعات. ولجنة بناء السلام في وضع مثالي يؤهلها للقيام بدور محوري في هذا الصدد باعتبارها منبراً تعاونياً يربط بين جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث.

أما على المستوى الإقليمي، فنحن بحاجة إلى دعم إنشاء وتعزيز المنظمات الإقليمية وأطر التعاون المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر والتعاون عبر الحدود، فضلاً عن الروابط بين المستويين العالمي والإقليمي. ومرة أخرى، تشكل لجنة بناء السلام مثالاً جيداً في هذا الصدد، نظراً لما تتمتع به من خبرة وتجربة راسخة في التعاون مع مختلف الشركاء وتنظيم اجتماعات سنوية، مثل الاجتماع مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما يمكن النظر في إنشاء شبكة سلام مستدام لزيادة تعزيز التعاون العالمي والإقليمي.

أما على المستوى الوطني، فإن الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية والشفافية وأدوات المساءلة هي أمور أساسية. إن تنفيذ إصلاحات شاملة للجميع وموجهة نحو العدالة الاجتماعية، ووضع استراتيجيات وطنية لمنع نشوب النزاعات وإشراك النساء والشباب وكذلك غيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في منع نشوب النزاعات هي لبنات أساسية لأي بناء سلام مستدام ومنع نشوب النزاعات. وقد عقدت لجنة بناء السلام بالفعل عدة اجتماعات مع البلدان لعرض استراتيجياتها الوطنية للوقاية واستدامة السلام ويمكن تعزيزها في هذا الصدد.

ختاماً، نعتقد اعتقاداً قوياً بأن المفاهيم التالية ضرورية لمنع نشوب النزاعات: الدبلوماسية الوقائية لمعالجة التوترات الكامنة ومنع تصاعد النزاعات؛ والإنذار المبكر والاستجابة المبكرة لمعالجة الظروف والأزمات الناشئة في الوقت المناسب؛ وتحليل النزاعات واستراتيجيات الوقاية الوطنية لتحديد الأسباب الجذرية للنزاع وكذلك كفاءة تدابير

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة سمير (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سيريون، بصفتها رئيسة المجلس لهذا الشهر، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

إذا كان بناء السلام والحفاظ على السلام هما النتيجتان اللتان ننشدهما، فإن الوسيلة الفعالة التي يمكن من خلالها تحقيقهما هي منع نشوب النزاعات. وبمجرد ضمان ذلك، يجب حينها توجيه الطرائق والوسائل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ كيف يمكننا أن نحلم بالسلام، ناهيك عن السلام المستدام، في ظل حواجز الفقر؟ وكيف يمكننا أن نحلم بتهدئة حدة النزاع في ظل ظروف الجوع؟ وكيف يمكننا أن نحلم بالتعاون على الصعيدين المحلي والدولي إن استمرت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؟ وإن كانت الأمم المتحدة تريدنا أن نحلم، فلا بد عندئذ من تعبئة الموارد والتمويل لجعل الازدهار والتنمية المستدامة واقعاً نعيشه.

لا شك في أن النزاع ينبع من الهياكل السياسية والاجتماعية الهشة. ولتعزيز تلك الهياكل، يجب توجيه السياسات والمساعدات نحو رفع القدرات الإنتاجية للدول. ولا يجب تنفيذ هذه السياسات والمساعدات من خلال نموذج واحد يناسب الجميع؛ إذ يجب أن تأخذ في الحسبان السياق المحلي والأسباب الجذرية للاضطرابات السياسية التي تؤدي إلى نشوب نزاع داخل بلد أو منطقة. كما يجب أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية التي يتعين تلبيتها أولاً لبناء السلام ثم الحفاظ عليه. هذا هو السبيل الرئيسي لمنع نشوب النزاعات على نحو فعال.

ولطالما تحدثت جزر ملديف عن أهمية الحكم الرشيد. وفي إطار الجهود التي تبذلها الإدارة الحالية لمد جسور التواصل بين الحكومة والمواطنين، فقد أطلقت بوابة صوت المواطن، وهي آلية لتقديم الالتماسات يمكن للمواطنين من خلالها رفع شواغلهم مباشرة إلى الرئيس. كما عقدت الإدارة ثلاث جلسات عامة مع الرئيس والوزراء في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل من هذا العام، وذلك للمشاركة في حوار مع المواطنين والإجابة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

الإنذار المبكر، وتدريب قوات إنفاذ القانون على أفضل الممارسات. ومن جانبنا، يولي بلدي أهمية خاصة لبناء القدرات من خلال دعم المبادرات ذات الصلة، وفي مقدمتها قمة الأمم المتحدة لرؤساء الشرطة لعام 2024، وحلقة العمل السنوية بشأن إدارة أداء قادة شرطة الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب الاستثمار في الحوكمة الرشيدة القائمة على سيادة القانون، حيث إن المؤسسات القوية تعتبر من أهم دعائم الاستقرار في أي دولة. لذلك، فمن المهم أن تسعى الدول التي تتمتع بتجارب مميزة في العمل الحكومي وتقديم أفضل الخدمات لشعوبها لنقل هذه الخبرات إلى الدول الأخرى، وبالأخص عبر برامج تبادل المعرفة. وبدأ بلدي منذ عام 2018 تطبيق برنامج ساهم في دعم حوالي 35 دولة، بما في ذلك سبعة دول في حالات النزاع وما بعد النزاع، في مواكبة الاتجاهات العالمية، وللحاق بركب التطوير والتنمية.

ثالثاً، يجب تمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في مسارات العمل والتنمية، بما في ذلك المجال الأمني. وقد شكل ذلك الأساس لبرنامج تدريب المجندات المشاركات من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط الذي قامت دولة الإمارات بتأسيسه بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكذلك ورشة العمل العالمية حول المرأة والسلام والأمن في عمليات الشرطة لحفظ السلام التي يستضيفها بلدي في كانون الأول/ديسمبر من العام الجاري. ومع وجود العديد من الأمثلة الناجحة لنساء قمن بلعب أدوار هامة في بناء السلام والوساطة ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، فما زال بإمكاننا تحقيق المزيد إن كرّسنا جهودنا المشتركة لهذه الغاية.

وفي الختام، فإن صنع السلام يتطلب في المقام الأول احترام الإنسانية، والالتزام بالقانون الدولي، والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومع قرب موعد انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في الشهر المقبل، وفي ظل الرؤية الخاصة بخطة السلام الجديدة، يحظى المجتمع الدولي بفرصة لتجديد التزامه نحو بناء السلام وإدماجه في العمل المتعدد الأطراف، من أجل غد أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة سيراليون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى.

نقف اليوم عند مفترق طرق في سعينا لتحقيق السلام والأمن العالميين. إننا نواجه العديد من التحديات في جهودنا لبناء السلام والحفاظ عليه، بدءاً من التوترات الجيوسياسية والنزاعات المتفاقمة إلى أوجه التفاوت الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية. لم تعد المقاربات التقليدية للاستجابة للنزاعات كافية. وكما هو معترف به في الخطة الجديدة للسلام، نحن بحاجة إلى تحول في النموذج نحو المنع مع إيلاء اهتمام خاص لاستراتيجيات بناء السلام المستدام في جميع مراحل دورة النزاع - قبل النزاع وأثناءه وفي حالات ما بعد النزاع. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط اليوم.

أولاً، يجب أن نركز على الدبلوماسية الوقائية ونظم الإنذار المبكر والإجراءات الفورية. وعلينا التركيز على اتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها واستخدام الأدوات المناسبة وتعبئة الموارد أثناء الاستجابة للعلامات المبكرة للنزاعات. وتعتقد نيبال بصدق أن المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في الوساطة والتيسير والحوارات الهادفة لمنع نشوب النزاعات وضمان السلام، وذلك من خلال الجمع بين جميع الجهات السياسية الفاعلة وتعزيز الثقة والتعاون فيما بينها.

ثانياً، تشدد نيبال، بالاستناد إلى تجربتها الخاصة في مجال بناء السلام، على الحاجة إلى ضمان أن تُدار عملية السلام وجهود بناء السلام وطنياً وأن تخضع للقيادة الوطنية وأن يمسك بزمامها البلد المعني لضمان شرعيتها وفعاليتها.

ثالثاً، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وبالنظر إلى العلاقة التفاضلية بين السلام والتنمية المستدامة، علينا أن نُسرّع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغايات أهداف التنمية المستدامة. وإذا انحرفت غايات أهداف التنمية المستدامة بشدة عن المسار الصحيح، سيتعين علينا تجديد الالتزام والتضامن والتمويل

كما أن الفوائد الاجتماعية الملموسة الناتجة عن تعزيز القدرة الإنتاجية هي أيضاً مجال بارز وضروري لبلدان مثل ملديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية للحفاظ على الاستقرار السياسي وتخليص الأفراد الذين يعيشون في ظروف هشة تعرضهم للعنف. ولتحقيق هذه الغاية، تتوخى خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية إرثاً من خلال بناء اقتصادات قادرة على الصمود تقترن ببناء السلام ولاحقاً تحقيق السلام المستدام. ونأمل أن تنعكس هذه المفاهيم أيضاً في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

إن التعاون والتفاهم على الصعيد الدولي بشأن أي قضايا عالمية مشتركة أمران محوريان. هناك مثل محلي يقول إن الوثائق لا يشتد بجذب جهة دون أخرى؛ ولكن معناه الأعظم هو أنه إذا كان هناك ظرف معين يتطلب التعاون، وكان طرف واحد فقط منخرطاً في التعاون، فلن يجني أي نتائج. ولتحقيق هذه الغاية فإن منع نشوب النزاعات والسعي لتحقيق السلام يستلزمان التعاون. وبدون دعم البلدان المتقدمة النمو التي لديها الموارد اللازمة للاستثمار في القدرات الإنتاجية التي ستساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لن يتحقق الأثر المضاعف لمنع نشوب النزاعات.

اليوم، ونحن نتحدث عن تضافر الجهود في تعزيز السلام والأمن العالميين، يجب أن نركز على القضايا الأكثر أهمية في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، يجب أن نفهم ونعالج الثغرات في النظام المتعدد الأطراف التي أدت إلى الفشل في تحقيق السلام في الشرق الأوسط. يجب علينا اتخاذ تدابير معززة لوضع حد فوري لأعمال الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في فلسطين. ويجب علينا أن نسعى إلى تحقيق حل للصراع يقوم على وجود دولتين، تتم من خلاله إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية بما يتماشى مع حدود ما قبل عام 1967.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أكرر التزام ملديف بالتعاون مع المجلس وجميع آلياته التي تركز على منع نشوب النزاعات والسعي لتحقيق السلام في إطار الأمم المتحدة.

والعمل من أجل إعادة تلك الأهداف الإنمائية إلى مسارها الصحيح مع إيلائها الأولوية والاستعجال الواجبين.

رابعاً، يجب أن نضمن سماع جميع الأصوات، بما في ذلك أصوات المجتمعات المحلية المهمشة والضعيفة، وأخذها بعين الاعتبار في العمليات السياسية وفي سياق الحوكمة وصنع القرار. ونشدد على أن المشاركة الهادفة للنساء والشباب والأقليات العرقية والدينية أمر حيوي لبناء هياكل ومؤسسات حوكمة قادرة على الصمود.

خامساً، من الضروري تعزيز الشراكات والتعاون بين المنظمات الدولية - بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية - والقطاع الخاص. فهذه الشراكات مهمة في تحديد علامات الإنذار المبكر للنزاعات والتصدي لها وتعزيز التنمية الشاملة للجميع. وبالمثل، فإن الشراكات الإقليمية القوية أساسية في مواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والهجرة.

سادساً، نشدد على الحوار المنتظم والتعاون القوي بين منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام لمواصلة إطلاق العنان للأدوات اللازمة للوقاية وبناء السلام، مع الاعتراف بالصلة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية. وننتقل إلى استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 لإدماج الوقاية بشكل منهجي.

أخيراً، تؤكد نيبال، بوصفها أكبر بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة، ضرورة سحب عمليات حفظ السلام على نحو سلس ومستدام للحفاظ على مكاسب السلام وتعزيزها.

وختاماً، فإن بناء السلام والحفاظ عليه يقتضيان اتباع نهج شامل يعزز الحوار الشامل للجميع ويضمن التنمية المستدامة ويعالج الأسباب الجذرية للنزاع، مثل الفقر وعدم المساواة والاستبعاد. ويتحتم علينا دعم البلدان المحتاجة بالموارد والقدرات والتكنولوجيات الكافية.

فلنؤكد من جديد التزامنا بإيجاد عالم يُمنع فيه نشوب النزاعات قبل أن تبدأ ولا يكون فيه السلام والاستقرار مجرد تطلعات، بل واقع بالنسبة

للجميع. ونقف نيبال، بوصفها بلداً في مرحلة ما بعد النزاع، على أهبة الاستعداد لمشاركة خبراتها ودروسها المستفادة في بناء السلام والحفاظ عليه ومنع نشوب النزاعات المحتملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس. إنه لمن دواعي سروري أن أراكم تترأسون المجلس. وأود أن أعرب عن امتناني لسيراليون لعقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. ونرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد موسى تيموتي كابا، وزير خارجية سيراليون، الذي ترأس المناقشة في وقت سابق. ونشكر أيضاً الأمانة العامة المساعدة لدعم بناء السلام ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن والمتكلمين الآخرين على مداخلاتهم الثاقبة.

يقال إن كل السياسة محلية؛ وكذلك بناء السلام والأمن والحفاظ عليهما. ونقدر مفهوم وضع استراتيجيات لمنع العنف بقيادة وطنية، كما هو مبين في خطة الأمين العام الجديدة للسلام. وتعود قصص النجاح في مجالي بناء السلام ومنع نشوب النزاعات - في سيراليون على سبيل المثال - إلى اتباع نهج مستدير إزاء بناء الثقة والإدماج على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني. واستناداً إلى تجربة باكستان أيضاً، يعود النجاح في مكافحة الإرهاب في مناطقنا الحدودية إلى دعم المجتمعات المحلية ومساعدتها ومشاركتها. وتعتمد خطة العمل الوطنية الباكستانية المحدثة لمكافحة الإرهاب، والتي أطلقنا عليها اسم "عزم الاستحكام"، على العمل مع المجتمعات المحلية لاستبعاد أشكال العنف والتطرف العنيف والإرهاب والقضاء عليها. كما أن توفير الأمن والاحتياجات والخدمات الأساسية أمر ضروري لبناء التماسك الاجتماعي والثقة والنجاح في مواجهة قوى العنف والجريمة والإرهاب.

ولئن كانت هذه الاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات ضرورية، فإنها غير كافية لمعالجة الأزمات المعقدة التي نواجهها في أفريقيا وفي أماكن أخرى. فانتشار معظم هذه النزاعات ناشئ عن عوامل داخلية وخارجية على السواء، لا بد من فهمها ومعالجتها.

حد للاستغلال الخارجي الذي يغذي العنف والإرهاب؛ وبذل جهود بحسن نية لحل النزاعات على الصعيدين المحلي والإقليمي؛ والدعم الإقليمي والدولي للعمليات الأمنية وعمليات مكافحة الإرهاب؛ ومراجعة الجزاءات غير المدروسة التي تعاقب في الغالب عامة الناس.

ونحن على ثقة بأن هذه المناقشة حسنة التوقيت في المجلس سوف تلهم تفكيراً جديداً لبناء نُهج فعالة لمنع نشوب النزاعات وحل المنازعات وبناء السلام في العديد من البلدان التي تشهد نزاعات اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المغرب.

السيدة الموتشو (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة، وأن أرحب بمشاركة وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية سيراليون وجميع مقدمي الإحاطات.

تجدد المملكة المغربية دعمها الكامل للخطة الجديدة للسلام، التي تؤكد الحاجة الملحة لتعزيز الجهود المتعددة الأطراف والعمل من أجل السلام في سياق دولي معقد ومضطرب. تقدم الخطة توصيات ملموسة لإيجاد حلول لتحدياتنا المشتركة وللتحديات الجديدة والناشئة.

ويلتزم المغرب بالسلام والتسامح والأمن الدولي ويتمثل هذا الالتزام في تنفيذ العديد من المبادرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في سياق نهج شامل ومتعدد الأبعاد ومحدد الأهداف. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يشير إلى العناصر التالية.

أولاً، أود أن أشير إلى دور المغرب في المبادرة بإصدار العديد من وثائق الأمم المتحدة التي تركز الحوار بين الأديان والثقافات وتحظر وتجرم خطاب الكراهية، مثل قراري الجمعية العامة 73/328 و 77/318، وكذلك القرار 75/309، الذي يعلن يوم 18 حزيران/يونيه يوماً دولياً لمكافحة خطاب الكراهية، يتم الاحتفال به سنوياً. وفي هذا السياق، لا بد لنا من التذكير بالخطاب الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس أمام القمة الخامسة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي، المعقودة في 4 أيار/مايو الماضي، والذي أكد فيه جلالته على ما يلي:

وتترواح الأسباب الجذرية لتلك النزاعات بين إرث الاستعمار والصراعات الداخلية على الموارد الغذائية والمائية والمراعي الشحيحة والتنافس الخارجي على الموارد الوطنية الثمينة والجهود الرامية إلى فرض الهيمنة الإقليمية أو العالمية والتدخلات الرامية إلى قمع نضال الشعوب لاستعادة مصائرهم السياسية والاقتصادية. وتتجلى عواقب الاحتلال الأجنبي كأوضح ما يكون في جامو وكشمير المحتلة وفي فلسطين. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية واضحة عن إنهاء حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على غزة.

ولا يمكن للاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات أن تكون ناجحة إلا إذا صاحبها تدابير إقليمية ودولية أخرى لمعالجة بعض الأسباب الرئيسية للنزاعات - كال فقر والبطالة والظلم واستغلال الموارد الوطنية والتدخل الخارجي. ومما يؤسف له أن الاستراتيجيات الدولية لمعالجة تلك الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف والأنشطة الإجرامية إما غائبة أو غير كافية أو لا تحقق الأثر المرجو. فعلى سبيل المثال، تحتاج بلدان منطقة الساحل ومناطق النزاع الأخرى إلى دعم اقتصادي ومالي هائل للتغلب على الفقر والعوز، وهما أحد أسباب النزاع. ولكن التضامن الدولي ليس كافياً بالرغم من الوعود. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال جائحة مرض فيروس كورونا. وتعاني أيضاً معظم البلدان في مناطق النزاع من حالة مديونية حرجية بشدة. ومع ذلك، نجحت أربعة بلدان فقط في تأمين إعادة هيكلة جزئية، ليست سخية جداً، لديونها.

وعلى العكس من ذلك، عندما تتدخل النزاعات، غالباً ما يكون الرد هو فرض عقوبات والتي تؤدي غالباً إلى معاقبة الفقراء وتفاقم دوافع النزاع. أو تكون الاستجابة باللجوء إلى شكل من أشكال التدخل، وهو ما يؤدي في الغالب إلى نتائج عكسية. والمطلوب هو استراتيجية شاملة ومتكاملة تقدم الدعم الإقليمي والدولي للجهود الوطنية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. يجب أن تشمل هذه الاستراتيجية تقديم الدعم الاقتصادي والمالي للدول التي تعاني من ضائقة من أجل خلق فرص عمل وتوليد الثقة والأمل؛ وبناء القدرات، لتمكين الحكومات من توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان المحليون؛ ووضع

”المسألة تتطلب بلا شك تجديدا شاملا من خلال إحداث

تحول عميق في العقلية القديمة والضمير الجماعي.“

خامسا، وأخيرا، يشارك المغرب بنشاط في تعزيز تعددية الأطراف القائمة على السلام والاستقرار والتضامن والتعاون الدولي والاحترام المتبادل والتنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والقاري، باعتبارها مبادئ أساسية وثابتة في علاقاته البناءة والمثمرة، بما في ذلك في سياق التعاون الداعم والنشط فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، يعتقد المغرب أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل سيكون فرصة حيوية لتوطيد التزاماتنا المشتركة وتعزيز الثقة في الأولويات العالمية ودعم الحوكمة الرشيدة القادرة على إيجاد حلول متعددة الأطراف من أجل مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أبرز بضع نقاط بصفتي الوطنية.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لسيراليون على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى المهمة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم وتقييماتهم الثاقبة للاتجاهات السائدة على أرض الواقع.

تعتقد هذه المناقشة في لحظة حرجية. لقد أعطى اقتراح الأمين العام لخطة جديدة للسلام زخماً جديداً لجهودنا الرامية إلى تعزيز الأمن الجماعي من خلال وضع المنع في صميمها. وقد وصلت الاستعدادات لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل إلى مرحلتها النهائية. وسيتيح الاستعراض القادم لهيكل بناء السلام في عام 2025 فرصة لزيادة تحسين عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. واستجابت الجمعية العامة للطلب المتزايد على بناء السلام من خلال تقديم الاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام.

وبناءً على التزامنا بتعزيز تعددية الأطراف في ظل اتجاهات النزاعات العالمية المقلقة للغاية، أود أن أقدم بعض الملاحظات بشأن

”يساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد خطاب الكراهية، وارتفاع

ضحايا هذه الآفة، التي تغذي دوامة العنف وعدم الاستقرار،

وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في العديد من المناطق.“

كما أكد جلالتة أن القرار 77/318 ”سيمكن من تحقيق نقلة نوعية إلى الأمام فيما يتعلق بجهود مكافحة التطرف وخطاب الكراهية“.

ثانياً، أدرك المغرب في وقت مبكر جداً العلاقة بين السلام والأمن والتنمية البشرية. ولتحقيق هذه الغاية، قامت الحكومة بتنفيذ العديد من المبادرات التي تضع التنمية البشرية في صلب استراتيجياتها الوطنية، لا سيما من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تستفيد مرحلتها الثالثة من تمويل بقيمة 18 بليون درهم مغربي على مدى خمس سنوات، وتركز على تعزيز رأس المال البشري، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي والفقر، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب. كما يعتبر المغرب أن التعليم عنصر أساسي ورئيسي في ضمان التنمية والحفاظ على ثقافة السلام ومكافحة آفتي التمييز والتطرف العنيف. وفي هذا السياق، يغرس نظام التعليم المغربي في الطلاب منذ نعومة أظفارهم فضائل الانفتاح والتنوع الثقافي والديني وتعزيز القيم العالمية لحقوق الإنسان.

ثالثاً، يساهم المغرب باستمرار في عمليات حفظ السلام. في الواقع، فإن المملكة واحدة من أقدم وأكبر المساهمين بقوات في أفريقيا والعالم. وقد جرى نشر أكثر من 75 000 من أفراد القوات المسلحة الملكية في 15 عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل القارات منذ عام 1960.

رابعاً، يدرك المغرب تماماً مساهمة النساء كمصدر أساسي للإنذار المبكر فيما يتعلق بالتوترات في العلاقات الاجتماعية؛ ومن حيث وعيهن بالتهديدات التي تهدد أمنهن الشخصي والعائلي والمجتمعي؛ وتسيرهن للتطرف في الخطاب المحلي؛ ودورهن في الوساطة. وتشارك المملكة بنشاط في عدد من المبادرات، بما في ذلك تعزيز الوساطة وتدريب المرشحات الدينيات. إن المساواة بين الجنسين هي أساس المجتمع العادل والديمقراطي والسلمي والمتساوي. وفي ذلك الصدد، أكد جلالة الملك محمد السادس على ما يلي:

والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل بمثابة منابر لكسر الطبيعة الانعزالية لمنظومة الأمم المتحدة وما ينتج عنها من أوجه قصور. وسيؤدي تحسين التعاون على أرض الواقع بين الوكالات والصناديق والبرامج لدعم الأولويات الوطنية لبناء السلام على نحو أفضل إلى مواءمة أكبر بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

أخيراً، من خلال تزايد اهتمام البلدان والمناطق بالعمل مع لجنة بناء السلام، هناك اعتراف متزايد بالدور المهم الذي تضطلع به اللجنة، وتتيح الخطة الجديدة للسلام فرصة، بما في ذلك للمجلس، لزيادة تعزيز الأدوار التي تضطلع بها اللجنة في مجال تقديم المشورة ومد الجسور وتنظيم الاجتماعات ولتعزيز أثر عملها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة سيراليون على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، مع التركيز على استراتيجيات منع نشوب النزاعات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

تعتقد كازاخستان أن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام يشكلان تطلعا أساسياً للبشرية. فهما أكثر السبل فعالية في التصدي للنزاعات وعواقبها المدمرة. وفي عالمنا الذي يزداد ترابطاً، والذي يتسم بفرص غير مسبوقه وتحديات معقدة على حد سواء، لم تكن ضرورة تنمية السلام أكثر إلحاحاً في أي وقت مضى.

إن خطة الأمين العام الجديدة للسلام تتيح إطاراً شاملاً لتعزيز منع نشوب النزاعات. ونعتقد أن فعالية تنفيذها تتطلب جهوداً متكاملة ومتضافرة على جميع المستويات.

فعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تركز استراتيجيات منع نشوب النزاعات على مشاركة الجميع واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا بد منهيئة بيئة يشعر فيها جميع المواطنين بقدرتهم وبمصلحتهم في مستقبل بلدهم. ومن الأهمية بمكان أيضاً معالجة الأسباب الجذرية

كيفية زيادة فعالية جهود المنع مع التركيز بشكل خاص على التنفيذ والأثر على أرض الواقع، مع مراعاة تجربتنا في تولي رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعضويتنا في لجنة بناء السلام في عامي 2022 و 2023.

سلط الاجتماعان المخصصان - الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعنوان "إطلاق العنان للقوة التحويلية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: تحسين الحوكمة والحد من الفساد"، الذي عقد في أيار/مايو 2023، والاجتماع المشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بعنوان "أهمية أهداف التنمية المستدامة في الربط بين السلام والتنمية على أرض الواقع"، الذي عقد في حزيران/يونيه 2023 - مزيداً من الضوء على الروابط المتبادلة بين المنع والتنمية والأمن، وقدماً أفكاراً حول كيفية جعل المنع أكثر فعالية من خلال تفعيل الأطر والمبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وقد برزت العناصر التالية باعتبارها عناصر أساسية إذا أردنا وضع استراتيجيات منع فعالة.

أولاً، لكي تؤدي عمليات بناء السلام إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة، يجب أن تركز على جهود تتولاها وتقودها الجهات الوطنية، وأن تحظى بدعم أفضل من خلال التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

ثانياً، إن استيعاب الجميع أمر أساسي في تحديد الأولويات الوطنية لبناء السلام والنهوض بها. ولذلك، ينبغي زيادة تعزيز الاستماع إلى أصوات ووجهات نظر الشركاء المحليين على أرض الواقع ومراعاتها.

ثالثاً، إن الروابط الراسخة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان تثبت الحاجة إلى اتباع نهج شامل لدعم البلدان في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وكذلك الحاجة إلى تنسيق أفضل لعمل كيانات الأمم المتحدة وشركائها الإنمائيين على الأرض.

رابعاً، إن الاستفادة بشكل أفضل من عمل هيئات الأمم المتحدة القائمة وتحسين التنسيق أمر بالغ الأهمية. ويمكن للمنسقين المقيمين

عسكرية متخصصة ومعدات عسكرية إلى العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة قيمة للمساهمة في المفاوضات الجارية بشأن الميثاق من أجل المستقبل. ونؤيد إدراج صياغة قوية بشأن منع نشوب النزاعات في الوثيقة الختامية والتي ينبغي أن تؤكد على أهمية الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ختاماً، نلتزم كازاخستان بالعمل مع جميع الدول الأعضاء للنهوض بخطة بناء السلام والحفاظ على السلام. ونعتقد أننا، بالتركيز على منع نشوب النزاعات، نستطيع إيجاد عالم أكثر سلاماً وازدهاراً للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد فيديلي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف عدة ملاحظات بصفتها الوطنية.

قبل عام، بعثت الخطة الجديدة للسلام برسالة واضحة: ففيما يتعلق ببناء السلام والحفاظ على السلام، يجب على الدول الأعضاء أن تجد أرضية مشتركة، حتى في الأوقات الصعبة مثل الأوقات التي نشهدها اليوم. فبعد مرور عام، تؤكد الأزمات الشديدة الجارية مدى صحة هذه الرسالة. ومع تزايد تكلفة النزاعات التي لا يمكن تحملها، حان الوقت لتحويل النموذج إلى نهج لمنع نشوب النزاعات يقوم على القيم العالمية، مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون، مع الاحترام الكامل للمسؤولية الوطنية.

بيد أن الطريق نحو منع نشوب النزاعات ليس بسيطاً ولا مباشراً. فهو يتطلب الإرادة السياسية والتضامن والمساءلة. ويعني ذلك التضامن بين البلدان، استناداً إلى المبدأ التوجيهي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، مع التسليم بأن الافتقار إلى التنمية هو العامل الرئيسي المؤدي إلى النزاع والعنف وانعدام الأمن، وبالتالي التسليم بضرورة تسريع العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعني ذلك

للنزاع، مثل الفقر وعدم المساواة والتمييز. لذلك ننفذ إصلاحات ديمقراطية واسعة النطاق، تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وتقوية سيادة القانون وبناء دولة ذات استقرار اقتصادي وعدالة اجتماعية - كازاخستان جديدة، تقوم على مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

وعلى المستوى الإقليمي، يجب علينا تعزيز آليات التعاون والتنسيق لتحديد التهديدات المستجدة والتصدي لها. وتؤدي المنظمات الإقليمية دوراً حاسماً في تعزيز الحوار وتدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية.

علينا أيضاً أن نستكشف أفكاراً مبتكرة لإعطاء دفعة قوية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتعين وضع نهج جديدة للتنسيق والترابط والاتساق على الصعيد الإقليمي من أجل تبسيط أعمال الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، اقترحنا إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة معني بأهداف التنمية المستدامة لوسط آسيا وأفغانستان في ألماتي.

ومن الضروري توليد الإرادة السياسية والموارد والقدرات اللازمة لدعم هذه الجهود. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات في خططها الوطنية وتخصيص الموارد الكافية لهذا الغرض. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، التي أنيطت بها ولاية فريدة لدعم جهودنا الجماعية لوضع وتنفيذ استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات، أن تضطلع بدور حيوي في تقديم المساعدة التقنية والدعم في بناء قدرات البلدان والمناطق. كما أن عمليات حفظ السلام لا تزال أداة مهمة للحفاظ على السلام. وما فتئت كازاخستان توسع مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونحن نؤيد تماماً مبادرة الأمين العام بشأن العمل من أجل حفظ السلام.

إن مراكزنا الوطنية للتدريب على حفظ السلام، مثل مركز كازاخستان للتدريب على حفظ السلام ومركز إزالة الألغام ومركز التميز في الطب العسكري، بما تقدمه من دورات تدريبية معترف بها لدى الأمم المتحدة، ستواصل توفير التدريب للنساء والرجال، وللخبراء المدنيين والعسكريين من المنطقة.

يوجد في بعثات الأمم المتحدة حالياً ما يقرب من 150 جندياً من كازاخستان. ونحن على استعداد لتوسيع مساهمتنا بإرسال وحدات

بناء السلام. وإذ تقترب من المراحل النهائية من المفاوضات، فلنجعل من الاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات، التي يتم وضعها في احترام كامل لمبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، أحد المنجزات الملموسة للميثاق من أجل المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة

هولندا.

السيدة تهذيب - لي (ملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان بلدي الصادق لسيراليون على تنظيم هذه المناقشة المهمة اليوم، وأشكر جميع مقدمي الإحاطات. فهذه المناقشة تمكننا من التعلم من أفضل ممارسات بعضنا بعضاً وتبادل وجهات نظرنا الوطنية بشأن منع النزاعات.

إضافة إلى ذلك، وفي سياق خطة الأمين العام الجديدة للسلام، فإن تولي زمام الأمور ومقاليد القيادة على الصعيد الوطني أمر أساسي لمعالجة المسائل المعقدة المطروحة معالجة فعالة. ونعتقد أن على جميع الدول أن تتخبط في معالجة جذور النزاع.

أولاً، علينا أن نركز على تعزيز العقد الاجتماعي بين الناس والمجتمعات والسلطات، للحيلولة دون تصاعد النزاعات والحفاظ على السلام. ويمكن بناء الثقة في المؤسسات وبين الأشخاص عندما نضع في صميم جهودنا جميعاً أمن الناس واحتياجاتهم وتجاربهم وأفكارهم من أجل إيجاد الحلول. ونشير إلى ذلك أيضاً على أنه نهج محوره الإنسان، يشمل المساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة وإدماج الحماية الجسدية والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جهودنا لمنع نشوب النزاعات.

ثانياً، نحتاج جميعاً إلى نظام قانوني فعال يكفل الالتزام بسيادة القانون، لأن ذلك يتيح لنا التصدي للشكاوى والمظالم بطريقة سلمية وفعالة. فعندما تُترك المسائل دون معالجة أو يكون الطريق إلى العدالة مسدوداً، قد يسعى الناس إلى الانتصاف بوسائل عنيفة، وقد ينشأ النزوح والهجرة غير النظامية.

مسألة الدول، كنتيجة لميثاق اجتماعي بين الحكومات ومجتمعاتها المحلية. فهناك الحريات التي يجب حمايتها وحقوق الإنسان التي يجب دعمها والتمكين الجنساني وتمكين الشباب الذي يجب تحقيقه وسيادة القانون التي يجب الامتثال لها، لا على الصعيد المحلي فحسب بل على الصعيد الدولي أيضاً.

أي بلد ينتهك القانون الدولي يصبح هو نفسه مسبباً للنزاع وانعدام الأمن، اللذين يعيقان التنمية. ولا يمكن التشكيك في الالتزامات العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ويجب أن يتواكب التضامن والمساءلة ومنع نشوب النزاعات والمسؤولية الوطنية.

لذلك تؤيد إيطاليا تأييداً تاماً رؤية الخطة الجديدة للسلام، وهي نظام واسع النطاق لمنع نشوب النزاعات ينطلق من القاعدة ويستند إلى وضع استراتيجيات وطنية تركز على حقوق الإنسان وسيادة القانون. وينبغي أن تستفيد الاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات من دور المنظمات الإقليمية وأن تحظى بدعم فعال ولملموس من الأمم المتحدة، في احترام كامل لمبادئ التضامن والتكامل والمسؤولية الوطنية.

فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يجب أن يكون مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ذات الصلة على اتفاق. ويجب إشراك المنظمات الإقليمية في عملية صنع القرار التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات ذات الصلة.

وأود أن أشير إلى المقرر الذي اتخذ مؤخراً بتوجيه دعوة دائمة إلى الاتحاد الأفريقي لحضور اجتماعات لجنة بناء السلام، باعتباره خطوة ممتازة في الاتجاه الصحيح. إنه مقرر ما فتئت إيطاليا تدعو إليه، ونحن نرحب به بارتياح كبير. فمشاركة الاتحاد الأفريقي في اجتماعات لجنة بناء السلام تتماشى مع أهداف اللجنة وستحقق قيمة مضافة من جهة فاعلة رئيسية.

أخيراً، ترى إيطاليا أن منع نشوب النزاعات ركيزة من ركائز الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، كما أنه مبدأ من المبادئ التوجيهية لاستعراض هيكل بناء السلام، وفي صميمه لجنة

والتعليم وتوفير الرعاية الصحية وفرص العمل والمشاركة الشاملة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

ثانياً، يتطلب منع نشوب النزاعات مشاركة شاملة من الأطراف الفاعلة المتعددة المعنية في معالجة أوجه عدم المساواة الرئيسية. علينا التركيز على تمكين الشعوب ومشاركتها في المراحل المتوالية لعملية السلام. وتؤيد تايلاند الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وطبقاً لما نص عليه القرار 1325 (2000)، إن النزاعات المسلحة تؤثر على المرأة، وبالتالي فإن للمرأة دوراً ومساهمات في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويجب القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة. ومن جهة أخرى، فإن التعليم وتكافؤ الفرص في عملية صنع القرار أمران ضروريان لتمكين المرأة. في سياق التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية، يمكن للشباب الاضطلاع بدور حيوي من خلال قدرتهم الفذة على تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات، وكذلك مد الجسور بين شتى الفئات والأجيال.

ثالثاً، يجب إشراك البلدان في المناطق المتضررة في تحديد مسارات منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونؤيد مبادرة خطة جديدة للسلام في دعوتها إلى إقامة شراكات أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي منطقتنا، جنوب شرق آسيا، أحرزت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من خلال جهودنا في بناء المعايير وبناء المجتمعات وصياغة السياسات العملية وفقاً للتحديات التي نواجهها، تقدماً في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات. وتعتقد تايلاند اعتقاداً راسخاً أن مجلس الأمن بعد إصلاحه يجب أن يعكس تمثيلاً جغرافياً أوسع نطاقاً وتوازناً إقليمياً وتمثيلاً أكبر للبلدان النامية.

رابعاً، ينبغي أن تتبثق سياسات منع نشوب النزاعات من الجهات الفاعلة المحلية وأن تسترشد بالمصالح والأولويات الوطنية الخاصة بكل دولة. وتعتقد تايلاند أنه من الضروري توفير الدعم المالي والتقني للجهات الفاعلة المعنية في أنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتسترشد تايلاند في جهودها بمبادئ فلسفة اقتصاد الكفاية، والتي تتماشى بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة. من خلال

ثالثاً، تعتقد مملكة هولندا أن دمج منظور نفسي اجتماعي في جهود المنع وبناء السلام سيخفف من تأثير النزاع، خاصة وأن المنظور النفسي الاجتماعي يسهم في بناء الثقة والقدرة على الصمود على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية. ولذلك فإننا نرحب بالاهتمام المتزايد بالجوانب النفسية والاجتماعية في بناء السلام، لا سيما من قبل صندوق بناء السلام. فعلى سبيل المثال، دعم بلدي، بوصفه جهة مانحة للصندوق، مشاريع لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة. وتؤدي تلك المشاريع إلى تحسين الدعم النفسي والاجتماعي ورعاية الصحة النفسية للشباب المتضررين من النزاع في الصومال.

رابعاً وأخيراً، تتطلع مملكة هولندا، بصفتها عضواً قادمًا في لجنة بناء السلام للفترة من 2025 إلى 2026، إلى تعزيز التعاون وسد الفجوة بين الشعوب والسلطات. نحن نؤمن بشدة أنه من الضروري أن نضع احتياجات الناس وتطلعاتهم في صدارة جهودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلاند.

السيد فيشانكاياكيج (تايلاند) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن شكرنا وامتناننا لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة التي تتعد في وقت مناسب جداً وتكتسي أهمية في سياق النزاعات المتزايدة في جميع أنحاء العالم. كما نود أن نعرب عن شكرنا لجميع مقدمي الإحاطات على ما قدموه من ملخصات ورؤى.

وترحب تايلاند بمبادرة الأمين العام بوضع خطة جديدة للسلام. من الأهمية بمكان أن نحرز تقدماً في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، دعونا نعالج كافة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والتمييز والفقر وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها وحالة الانقسام حول العالم. إن السبيل الأساسي للمساعدة في التصدي لتلك الأسباب هو التعجيل بمساعيها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مجالات تمكين الأفراد

النزاعات وحماية حقوق الإنسان ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وعلى النحو المبين في مبادرة الأمين العام للخطة الجديدة للسلام، فإن للأمم المتحدة دوراً في دعم القدرات الوطنية لمنع النزاعات وإحلال السلام.

ثالثاً، سيعتمد إنهاء النزاع العنيف والحفاظ على السلام دائماً على التصدي للإقصاء. فالانتمية المستدامة الشاملة للجميع هي حجر الزاوية في منع نشوب النزاعات. وتشمل التنمية المستدامة الشاملة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وفرص العمل اللائق، خاصة للفئات المهمشة؛ وحماية الحيز المدني؛ والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمن للنساء في عملية صنع القرار؛ ومشاركة الشباب في بناء السلام والعمليات السياسية. ويمكن للمجلس أن يلفت الانتباه إلى نهج السلام الشاملة للجميع وأن يعمل صوب تسريع وتيرة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي المبادئ الواردة في خطة الأمين العام الجديدة للسلام. وتسعى بلدان الشمال الأوروبي، من خلال مشاركتنا، إلى ضمان الإصغاء إلى وجهات نظر وآراء جميع البلدان، وخاصة البلدان المتضررة من النزاعات. كما نؤيد تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام في المجلس من خلال المشاركات والمشورة المنتظمة.

وفي الختام، يمثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في سبتمبر/أيلول فرصة لاجتماعنا معاً للإعراب عن التزامنا بإصلاح الحوكمة العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام على جميع المستويات. لا يسعنا أن نفشل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فيريرا سيلفا أراندا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان موقف البرتغال في الشؤون الخارجية يسترشد دائماً بضرورة الاستثمار في الدبلوماسية الوقائية - وهو مبدأ يوجه أيضاً عمل الأمم المتحدة. ولذلك، تود البرتغال أن تنتهي على سيرايلون لعقدها هذه المناقشة المفتوحة المهمة.

وكالة التعاون التايلندية الدولية وعملياتنا لحفظ السلام في بعثات الأمم المتحدة، تدمج تايلاند نهجاً محوره الإنسان في برامجها للتعاون التقني وبناء القدرات للبلدان المتضررة من النزاعات. وتهدف تلك البرامج إلى الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية في مجالات مثل الزراعة والمياه وإدارة الأراضي.

إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل على الأبواب. وسيمثل فرصة عظيمة لنا للعمل على منع نشوب النزاعات من خلال الخطة الجديدة للسلام. إنها فرصة لنا لإظهار قوة وعمق جهودنا، من خلال الدبلوماسية والحوار، في التغلب على الخلافات والعداوات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاندي (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - فنلندا آيسلندا والنرويج والسويد وبلدي، الدانمرك. نشكر سيرايلون على تنظيم المناقشة المفتوحة المهمة ونعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات على مشاركة رؤاهم بشأن تعزيز جهود منع نشوب النزاعات.

يفصلنا اليوم شهر واحد عن انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وهي لحظة فاصلة ستختبر قدرتنا على تنشيط تعددية الأطراف. أود أن أشارككم النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يتحقق منع نشوب النزاعات والسلام المستدام على أفضل وجه من خلال نهج شامل للمجتمع بأسره قائم على التعاون بين السلطات والمجتمع المدني على جميع المستويات. لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. إن الملكية الوطنية تكفل أن تكون تدابير منع نشوب النزاعات مصممة خصيصاً لتلائم السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفريدة لكل بلد، وذلك لضمان الشرعية والفعالية. وتدرك بلدان الشمال الأوروبي أهمية الاستراتيجيات الوقائية الوطنية والإقليمية الفعالة وكذلك الحاجة إلى تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام.

ثانياً، يعد الاستثمار في الهياكل الأساسية المحلية من أجل إحلال السلام وتعزيز المؤسسات المحلية أمراً أساسياً. وقد ثبتت أهمية الحوكمة المحلية الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع في إدارة

إن حفظ السلام التقليدي، وإن كان لا يزال أحد أفضل أدوات الأمم المتحدة للتصدي للعنف والنزاعات المنتشرة على نطاق واسع، يفتقر إلى القدرة على التكيف والشمولية اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات وما يعقبها. ولذلك يجب أن تصبح هذه الاستراتيجيات عناصر متكاملة في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

رابعاً، وتماشياً مع الخطة الجديدة للسلام، تعتمد الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام على التمويل الكافي والمنظم والمستمر، بما في ذلك من خلال الموارد المحلية والتبرعات والاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء، ولا سيما لصندوق بناء السلام. وفي حين نرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن استخدام الاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام، فإننا ندرك أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية، وقد رفعت البرتغال من تبرعاتها لكل من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وصندوق بناء السلام.

خامساً وأخيراً، لا سلام ولا أمن بدون تنمية مستدامة وحقوق الإنسان. لذلك، فإن المنع وبناء السلام شرطان ونتيجتان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن المنع هو العمود الفقري للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم راسخ في ميثاق الأمم المتحدة، فإن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يتيح فرصة مثالية للمجتمع الدولي للالتقاء وتجديد التزاماته باتباع نهج شامل للسلام والأمن وجعل المنع النهج الذي لا غنى عنه لمعالجة المشاكل المتضاعفة التي نواجهها جميعاً. والمجلس هو محور هذا النهج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة سيراليون على رئاستها التاريخية لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر سيراليون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ومقدمي الإحاطات على ما قدموه من رؤى.

نحن نعيش في عالم يزداد انقساماً. وتتمتع بعض المناطق بمستويات مستدامة من السلام والأمن والازدهار، بينما تقع مناطق

من الضروري الالتزام الجاد بمنع نشوب النزاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ثمة حاجة ماسة إلى تنفيذ خطة الأمين العام الجديدة للسلام من أجل تعزيز القدرة على استباق المخاطر الجديدة والتكيف معها، مع زيادة الاستثمار في المنع وبناء السلام وإيلاء مزيد من الاهتمام لجميع أشكال العنف.

تود البرتغال التأكيد على النقاط الخمس التالية.

أولاً، يجب أن يكون تحويل تركيز الأمم المتحدة من إدارة النزاعات إلى منع نشوب النزاعات في صميم جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. من شأن ذلك أن يتيح لنا الخروج من حالة التوقع في صميم منظومة الأمم المتحدة وتعزيز المزيد من الاتساق والتكامل بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث. وتؤيد البرتغال تأييداً تاماً التوصيات الواردة في موجز سياسات خطة الأمين العام الجديدة للسلام، وهي إنشاء آلية داخل لجنة بناء السلام لحشد الدعم السياسي والمالي لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمنع نشوب النزاعات، وإضفاء الطابع الرسمي على علاقة اللجنة بالمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية من أجل مواءمة أدوات التمويل مع الأولويات الوطنية.

ثانياً، تتمتع لجنة بناء السلام بدور متميز يتمثل في الدعوة إلى عقد اجتماعات فيما يخص التصدي للتهديدات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين. وقد أثبتت عمليات التواصل الأخيرة مع لجنة بناء السلام، كذلك التي جرت مع غامبيا، أن بناء السلام ينجح. وتكون النتائج أكثر وضوحاً عندما تكون هناك إرادة سياسية قوية على المستوى الوطني ونهج شامل تماماً للجميع يضمن مشاركة النساء والشباب والفئات الضعيفة وضحايا النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي - وبشكل عام، مشاركة ممثلي المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، شجعت لجنة بناء السلام على اتباع نهج جامع إزاء السلام من خلال تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبالتحديد الاتحاد الأفريقي، وتشجيع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

ثالثاً، تتزايد أهمية بناء السلام والحفاظ عليه في سياق العمليات الانتقالية والخفض التدريجي للوجود التقليدي للأمم المتحدة في الميدان.

إن الإرهاب تهديد عالمي لا للسلم والأمن فحسب، بل وأيضاً للتنمية. لا يمكن لأي آلية عالمية لمنع أن تكتمل من دون اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب. ونؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى اتفاقية شاملة فيما يتعلق بالإرهاب الدولي.

ولا يمكن لنموذج المنع أن يتجاهل الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. يحتاج الهيكل الإداري للمؤسسات المالية الدولية إلى تغييرات هيكلية، مع تمثيل أكبر لبلدان الجنوب العالمي. وبالمثل، ثمة ضرورة للوفاء بالوعود التي لم يتم الوفاء بها، مثل تمويل المناخ.

لطالما لعبت الهند دوراً مهماً في كل من حفظ السلام وبناء السلام. لقد انخرطنا في بناء السلام من خلال شراكات تنموية واسعة النطاق مع بلدان الجنوب العالمي. وتتجاوز القيمة التراكمية لمشاريع التنمية الهندية الآن 40 بليون دولار أمريكي، وتشمل القروض الميسرة والمنح وبرامج التدريب على بناء القدرات. وأود على وجه الخصوص، أن أسلط الضوء على صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، والذي يعد دليلاً على التزام الهند الثابت بتعددية الأطراف والتنمية العالمية.

في مؤتمر قمة صوت بلدان الجنوب الافتراضية الثالثة، الذي استضافته الهند مؤخراً في 17 آب/أغسطس، اقترح رئيس الوزراء الهندي شري ناريندرا مودي باسم الهند ميثاقاً عالمياً شاملاً للتنمية. وستشكل رحلة الهند التنموية وتجاربها مع الشراكات الإنمائية أساس هذا الميثاق. وهذه شهادة على شراكة الهند الوثيقة مع بلدان الجنوب.

وأخيراً، إذ نستخلص الدروس من خبرتنا في كل من حفظ السلام وبناء السلام فإننا نحذر من أنه من الأفضل ترك منع نشوب النزاعات للهيئات المكلفة والمهيأة للقيام بذلك. إن الاضطلاع بهذا الدور من دون أي مداولات أو إعداد فيما يخص هذه المسألة هو وصفة للفشل.

وقبل أن أختتم، أود أن أقول إننا سمعنا في وقت سابق وفداً يكرر مرة أخرى أكاذيبه عن بلدي. لن أمنح هذه الأكاذيب شرف الرد، حرصاً على الوقت. هذه التصريحات لا تستحق سوى الرفض بازدياد.

أخرى في دورات لا نهاية لها من النزاع والعنف. كما أن سياقات النزاع أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر تعقيداً وتتسم بعدم يقين، لا سيما في أجزاء من أفريقيا وغرب آسيا. كما أن للإرهابيين والمليشيات المسلحة والجماعات الإجرامية المنظمة التي تحظى بدعم خارجي وإساءة استخدام التكنولوجيات الناشئة تأثير بالغ على ديناميات النزاع.

لذلك علينا إدراك أن منع نشوب النزاعات أمر معقد ومتعدد الأبعاد ويستدعي اتباع نهج كلي. لذلك لا بد من اتباع نهج شامل لا يركز على العملية السياسية فحسب، بل على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. كما أن التسوية والمصالحة والتعافي وإعادة الإعمار من الجوانب الحاسمة الأهمية لاستراتيجيات المنع.

وفي هذا السياق، أود أن أقدم الملاحظات التالية للنظر فيها.

تسلم الهند بأن الحكومات والسلطات الوطنية تحتل موقع الصدارة في تحديد وتوجيه الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة من أجل الحفاظ على السلام. والمطلوب هو العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء، بما يتماشى مع متطلباتها واحتياجاتها الوطنية، بدلاً من الدعوة إلى وصفات وحلول من الخارج.

وباعتبارنا أكبر ديمقراطية في العالم، نحن مقتنعون بأن هياكل الحكم التمثيلية والشاملة للجميع ستساعد على استقرار السلام وحماية الحقوق الأساسية وحماية سيادة القانون. كما أن التنمية العادلة عنصر أساسي في بناء السلام والحفاظ عليه.

والشراكة القوية والفعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية شرط أساسي، لا سيما في سياق أفريقيا. وبالنظر إلى أن ما يقرب من 70 في المائة من قرارات إصدار الولايات بموجب الفصل السابع تتعلق بأفريقيا، فإن الاستمرار في حرمان أفريقيا من التمثيل في فئة العضوية الدائمة هو وصمة عار على المصادقية الجماعية للمجلس. ولطالما أيدت الهند توافق إيزولويني ودعت إلى تمثيل أفريقي دائم في مجلس موسع. ولا بد من التنديد بأولئك الذين ما برحوا يرفضون توسيع فئة العضوية الدائمة ومكانة أفريقيا المستحقة فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة نارفايس أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): أشكر جمهورية سيراليون على الفرصة التي أتاحتها لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، ونهنيها على قيادتها. كما نرحب بالبيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء، والتي تدعونا إلى مواصلة العمل في سبيل منع نشوب النزاعات.

نعلم أن المشهد الجيوسياسي الحالي مختلف تماما عن ذاك الذي عرفناه قبل بضع سنوات. فقد أصبح السيناريو الدولي أشد تجزؤا بكثير حاليا، وفي الوقت نفسه أكثر ترابطا في مجالات لا حصر لها مرتبطة بالانتمية. وإزاء هذه الخلفية، من الضروري أن نعزز عملنا المتعدد الأطراف على أساس الإرادة السياسية التي تركز على الوقاية نيابة عن جميع الدول الأعضاء. فلا سبيل لتجنب التوترات الجديدة ومصادر النزاع المحتملة التي تُعرض السلام والأمن الدوليين للخطر إلا من خلال هذا المنظور ومع الإيمان بأهمية الحفاظ على بيئة يسودها السلام. ويمثل منع نشوب النزاعات وبناء السلام إحدى المهام الأساسية لمجلس الأمن إذ أنه من الضروري معالجة الأسباب الرئيسية للنزاعات بنطاقها الكامل وبفهم أعمق مع إيلاء نفس القدر من الأهمية لجميع العوامل ذات الصلة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو مالية أو بشرية، على سبيل المثال لا الحصر.

إن الدول الأعضاء مدعوة إلى صياغة ثقافة سلام حقيقية تتسجم مع التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. ويتطلب هذا العمل التزام المجلس والتنسيق بين عمله وعمل أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وغيرهما. ولكن قبل كل شيء، وكما أكد الأمين العام، فإن الأمر يتطلب منا النظر إلى ما وراء مصالحنا الفردية لأن رفاه البشرية ومستقبلها يتوقفان على ما يمكننا تحقيقه من تضامن والتزام ضمني من أجل بلوغ هذا الهدف المشترك. ويتطلب تحقيق أهداف الخطة الجديدة للسلام أن تنفذ مؤسساتنا برامج وقائية باعتبارها إحدى ركائز عملها ويجب أن تتماشى استراتيجياتها مع تعزيز التحالفات بين المؤسسات وتنمية الثقة بين

الدول والمجتمع المدني. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، من الضروري تعزيز الأمن البشري بجميع جوانبه لمواجهة الأزمات وإضفاء الطابع المؤسسي على مبادرات السلام المحلية وتشجيع المشاركة المجتمعية في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار وتعزيز الحوارات الشاملة للجميع وتقوية التواصل الاستراتيجي لمنع التضليل وخطاب الكراهية، وعلى المدى الطويل، تشجيع زيادة استجابة الحكومات والمؤسسات وجعلها أكثر شمولاً.

وتهدد أعمال العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية والجماعات الإرهابية في حالات النزاع أمن السكان كافة ولكنها تزيد، قبل كل شيء، من مستوى الخطر الذي تتعرض له فئات محددة مثل النساء والشباب والفتيات. ولذلك، من المهم أن نواصل العمل من أجل تعزيز تمكين المرأة والشباب بوصفهم عوامل للسلام بما يتماشى مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي تدعو إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام.

لقد كان السعي إلى تحقيق السلام وإنشاء نظام حوكمة منسق جيدا للحفاظ عليه بمرور الزمن هو القوة الدافعة التي سادت في عام 1945 لتوحيد الدول في إطار حوكمة عالمية وحتى نتمكن اليوم من مناقشة أمور كهذه. وسيتوقف الحفاظ على قيم تعددية الأطراف على قدرتنا الجماعية على تعزيز الحوار وتسوية النزاعات بروح من التفاهم والتعاون الكاملين. وكما أشرنا في مناسبات عدة، فإن التحديات الماثلة أمامنا اليوم لا يمكن مواجهتها إلا بمزيد من التعاون والاستعداد من جانب الحكومات لأنه حتى عندما تصبح النزاعات وأسبابها أكثر تعقيدا واستعصاء على الحل، فإن السبيل الوحيد الممكن للمضي قدما يبقى الالتزام بالسلام والعودة للحوار.

وفي هذا الصدد، يمثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي يُعقد في أيلول/سبتمبر المقبل، الفضاء المثالي لمناقشة الحلول المتعددة الأطراف التي تحتاجها دولنا اليوم والاتفاق عليها، ونأمل أن يسهم الحوار الذي سيجري خلال المؤتمر إسهاما كبيرا في النهوض بالخطة

بناء السلام لعام 2025 هذا الالتزام السياسي إلى إجراءات ملموسة بناء على مقترحات مثل الاستراتيجيات الوقائية الوطنية.

يقول البعض إنهم يشعرون بالقلق من أن منع نشوب النزاعات "تطفلي". وهذه خرافة يجب تبديدها، كما يشير الأمين العام في خطته الجديدة للسلام. والواقع أن منع نشوب النزاعات يعزز تماسك المجتمعات وقدرتها على الصمود. وسترى المجتمعات التي لديها الإرادة السياسية للعمل بشكل منهجي من أجل منع نشوب النزاعات أن ذلك العمل يؤدي ثماره. وفي الواقع، هذا هو الحال بالفعل؛ وقد رأيت تلك المجتمعات ذلك بالفعل. فتكلفة النزاع من حيث المعاناة البشرية والخسائر المالية تفوق كثيرا تكلفة الوقاية. وتعرف بلدان مثل سيراليون وليبيريا وتيمور ليشتي وكولومبيا، عانت من نزاعات داخلية دموية، ذلك حق المعرفة. وهي الآن من بين البلدان التي تعمل جاهدة من أجل الحفاظ على السلام. وينبغي لنا جميعاً أن نحذو حذوها: إن الحاجة إلى منع نشوب النزاعات عالمية.

في السنوات القليلة الماضية، رأينا بلدانا من جميع المناطق وبمستويات متفاوتة من التنمية، بما في ذلك كينيا والنرويج وموريتانيا، تعرض جهودها الوطنية لمنع نشوب النزاعات في لجنة بناء السلام. ونرحب أيما ترحيب بهذا التطور ونريد أن نرى نهجاً أكثر انتظاماً إزاء استراتيجيات الوقاية الوطنية. وبينما تظل هذه الاستراتيجيات طوعية، نعتقد أنه ينبغي تشجيع جميع البلدان على وضع استراتيجيات أو خطط من هذا القبيل. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم للبلدان التي تحتاج إليه. ويمكن أن تؤدي أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات السلام وصندوق بناء السلام وأدوات محددة، مثل مستشاري السلام والتنمية، دوراً أساسياً في هذا الصدد.

بالطبع، ثمة جوانب عديدة للوقاية. ويجب أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاع، سواء كانت الفقر أو البطالة أو تغير المناخ أو غياب فرص الحصول على الخدمات الأساسية أو انعدام الثقة في المؤسسات أو عدم احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد نحتاج إلى استخدام أنظمة الإنذار المبكر للحد من مخاطر النزاعات العابرة للحدود. وربما

الجديدة للسلام التي تهدف إلى بناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود. ففي غياب الحوار الفعال بين أطراف النزاعات، يبدو أن بياناتنا تصبح جوفاء لعدم اتخاذ إجراءات ملموسة، بينما تظل التوترات قائمة، مما يقوض آمال السكان المدنيين ويعرض الأمن العالمي للخطر. إن التحدي المتمثل في الحفاظ على الإجراءات الوقائية وثقافة السلام وتعزيزها تحدٍ يجب ألا نتخلى عن مواجهته. ومن الضروري أن يبدي الجميع مزيداً من الانفتاح واستعداداً أكبر للدخول في حوار من دون إغفال رفاه الجميع، ولا سيما رفاه الأطفال الذين سيرثون الحاضر الذي نبنيه اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينديس.

السيد لامبرينديس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، بالإضافة إلى أندورا وسان مارينو.

ونود أن نشكر سيراليون ونشكركم شخصياً، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت تماماً بشأن بناء السلام والحفاظ عليه. لقد شهدنا في العامين الماضيين دعماً هائلاً من الدول الأعضاء لجدول الأعمال المتعلق بمنع نشوب النزاعات. وهذه المناقشة المفتوحة هي بالفعل فرصة للاستفادة من هذا الزخم. ومنذ عام 1945، وعلى حد تعبير الفقرة 1 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن أحد المقاصد الأساسية لعملائنا هنا في الأمم المتحدة هو اتخاذ "التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها". وعلى الرغم من أن منع نشوب النزاعات هو أحد مقاصد الميثاق ومبادئه، فإننا نرى اتجاهات متصاعدة للنزاعات وعدم إعطاء الأولوية للاستثمار في الوقاية. وقد فتحت خطة الأمين العام الجديدة للسلام الباب لتصحيح ذلك الوضع وإعادة منع نشوب النزاعات إلى مركز الصدارة. وينبغي أن يبعث مؤتمر القمة المعني بالمستقبل برسالة مفادها وجود التزام سياسي بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وينبغي أن يترجم استعراض هيكل

استراتيجياتها الوطنية لمنع إلى أعضاء لجنة بناء السلام. وتتطلع أستراليا إلى شغل مقعد في لجنة بناء السلام العام المقبل. لقد كنا نشطين في جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام منذ إنشائه وما زلنا من المانحين الرئيسيين لصندوق بناء السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لدعم منع نشوب النزاعات واستدامة السلام كأولوية في فترة ولاية لجنة بناء السلام. كما سنستفيد من خبرتنا في بناء السلام واستدامة السلام في منطقتنا، وسندافع عن نهج شامل لبناء السلام.

وإذ نستعد لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام، يجب علينا أن نعيد تأكيد التزامنا ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات ودعم الجهود التي تعزز الحوار والمصالحة والحكم الشامل. ونأمل أن يقدم الميثاق من أجل المستقبل دعوة واضحة من قادتنا لدعم جدول الأعمال ذاك. وبذلك يمكننا تحقيق مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً لنا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة ني مويرشيري (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تشيد أيرلندا بسيراليون على تنظيمها هذه المناقشة، وعلى عملها في تشاطر تجربتها الخاصة في النزاع وطريقها إلى السلام وعلى دعوتها الأوسع نطاقاً، بما في ذلك أهمية التمثيل الأفريقي الدائم في مجلس الأمن.

تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي وتضيف ما يلي.

إن مناقشة اليوم بشأن بناء السلام واستدامته فرصة جديدة بالترحيب للتفكير في كيفية عملنا كمجتمع دولي بشكل أفضل في مجال المنع، لا سيما في الحالات الهشة أو المعرضة للخطر. وتسلب الأزمات المتعددة في جميع أنحاء العالم وتساعد النزاعات العنيفة والاحتياجات الإنسانية المدمرة الضوء على مدى إلحاح الحاجة إلى القيام بذلك. ولذا نشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

تود أيرلندا اليوم أن تسلط الضوء على ثلاث أولويات لعملنا الجماعي في مجال منع نشوب النزاعات.

نحتاج إلى الوساطة أو إلى تدابير بناء الثقة على مستوى القاعدة الشعبية أو على أعلى مستوى دولي. والأهم من ذلك كله، نحن بحاجة إلى الإرادة السياسية والشجاعة للاعتراف بأن الوقاية ضرورية وتستحق الاستثمار فيها. وذلك ليس كومبايا. إنه ينقذ الأرواح إذا قمنا بذلك بشكل صحيح.

وستنعهده، في مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل، بالتزامنا المشترك بمنع نشوب النزاعات وبناء سلام قادر على الصمود ومستدام. لنرحب بدعوة الأمين العام للبلدان لوضع استراتيجيات منع وطنية. فتلك هي فرصتنا لإحداث فرق من أجل مستقبل أكثر سلاماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة براينت (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر سيراليون على عقد مناقشة اليوم الهامة. وننوه إلى أن سيراليون من أوائل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي طرحت رؤيتها لبناء السلام، في عام 2006، على لجنة بناء السلام المنشأة حديثاً.

وتشيد أستراليا بعمل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. لكن مع وصول النزاعات العالمية إلى أعلى مستوياتها في التاريخ والنقص في تمويل الاستجابات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، نعلم أنه يجب علينا بذل المزيد من الجهد، لا سيما في مجال منع نشوب النزاعات.

ويمثل استعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة فرصة حاسمة لتعزيز أدواتنا ونهجنا لبناء السلام. وتوصي خطة الأمين العام الجديدة للسلام بأن تضع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية استراتيجيات منع. فيمكن لاستراتيجيات المنع أن تساعد في تقوية المؤسسات المحلية ومؤسسات الدولة والنهوض بسيادة القانون وتعزيز الشمولية والمساواة والتماسك الاجتماعي. وتلك مسائل تؤثر على جميع الدول والمناطق، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها أو مستوى تنميتها. وأستراليا ليست استثناءً، وما جهودنا المتواصلة لتعزيز احترام حقوق وتقاليد السكان الأصليين سوى مثال واحد على ذلك.

إننا نحیی لجنة بناء السلام على اجتماعها الرائد في آذار/مارس 2024 عندما قدمت كينيا والنرويج وتيمور - ليشتي طوعية

وقدرتها على تحمل المسؤولية الكاملة عن أمن المدنيين وحمايتهم. ويجب أن تكون عملية المشاركة الأوسع نطاقاً جزءاً من التخطيط للمرحلة الانتقالية لضمان أن يكون أي وجود لاحق للأمم المتحدة مزوداً بالموارد الكافية ومُعَيَّراً للمشاركة في بناء السلام.

وذلك يقودنا إلى أولويتنا الثالثة، التي تتعلق بلجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. فلئن كان مجلس الأمن يضطلع بالدور الرئيسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين ويجب عليه أن يفي بمسؤولياته، يجب أيضاً إشراك أجزاء أخرى من الأمم المتحدة للقيام بدور أقوى وأكثر استباقية في بناء السلام. ويجب علينا، عند التطبيق الكامل لهيكل بناء السلام المتاح لنا، أن نتبنى منظوراً طويل الأمد يشمل المخاطر المحتملة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ والتكنولوجيات الناشئة. وينبغي للمجلس تعميق الانخراط مع لجنة بناء السلام والاستفادة بشكل أفضل من مشورتها، بما في ذلك بشأن الدبلوماسية الوقائية. وينبغي أن يدعم نظام المنسقين المقيمين أيضاً المزيد من الانخراط مع هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ويظل التمويل الكافي والمستمر الذي يمكن التنبؤ به والمستدام لبناء السلام أمراً بالغ الأهمية. وتعتز أيرلندا بكونها من بين أكبر المساهمين في صندوق بناء السلام. ونرحب بقرار تمويله جزئياً من خلال الاشتراكات المقررة ونعتقد أنه ينبغي التوسع في ذلك.

وختاماً، فإن العديد من عمليات السلام، بما في ذلك عمليتنا نحن، استمرت بفضل الدعم الدائم من المجتمع الدولي. إننا نتكلم من واقع خبرتنا عندما نقول أن السلام ليس حدثاً لمرة واحدة، بل عملية تتطلب رعاية ودعمًا مستمرين. وإذ نستعد لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025، لدينا فرصة لرسم طريق للمضي قدماً لتعزيز النهج الشاملة لبناء السلام واستدامته. وأيرلندا على استعداد للمشاركة البناءة والتعاون مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

تتعلق الأولوية الأولى بالأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه. فمعالجة الأسباب الجذرية تعني الاستثمار في الأفراد، لا سيما النساء والشباب والأقليات. وتعني ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة في صنع القرار السياسي والاقتصادي. وهي تعني العمل معاً لتعزيز مجتمعات شاملة وقادرة على الصمود تُحترم فيها حقوق الجميع.

إننا نعلم أن النزاعات لها حقائقتها العامة، ولكن لها أيضاً خصوصياتها. وتقر خطة الأمين العام الجديدة للسلام بذلك وتدعو إلى وضع استراتيجيات وطنية لمعالجة مختلف العوامل المساعدة على العنف والنزاعات في المجتمعات. ونحن ندعم تلك الدعوة. كما ندعو الأمين العام إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية واستخدام جميع الأدوات المتاحة له، على النحو المبين في الخطة الجديدة للسلام. كما إن تدابير الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة أمران أساسيان أيضاً، لا سيما عندما تتدهور الأوضاع. فيجب علينا أن نستخدم الأدوات المتاحة لنا بشكل جماعي وبطريقة منسقة، ويجب أن تكون المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في صميم أي استجابة.

ومن الأولويات الرئيسية الأخرى أهمية التخطيط المبكر والمتكامل لعمليات الانتقال. فيجب تعزيز مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس وحمايتها لمنع المجتمعات الهشة والمعرضة للخطر من الانزلاق مرة أخرى إلى النزاعات. ويجب حماية إرث وإسهامات الرجال والنساء الذين يخدمون بالنيابة عنا على الأرض كقبعات زرق في البيئات الهشة وغير الآمنة. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 2594 (2021) - الذي قادت أيرلندا عملية صياغته واعتماده خلال فترة ولايتنا الأخيرة في المجلس - لضمان أنه عندما تنسحب عملية سلام تابعة للأمم المتحدة، تفعل ذلك بطريقة تعزز أهداف بناء السلام. إن القرارات المتعددة التي صدرت مؤخراً بتقليص أو إغلاق بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بجدول زمنية متسارعة ومن دون تخطيط انتقالي كافٍ أمر يثير القلق.

وعلاوة على ذلك، تضطلع الأمم المتحدة بدور هام خلال المراحل الانتقالية، على المستويين السياسي والتشغيلي، لضمان التزام البلدان

وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف. إن استجابة المجلس، في الوقت الذي تتمثل فيه للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يجب أن تراعي أيضاً الظروف الفريدة لكل حالة نزاع، ويجب أن تكون مكتملة للدور الأساسي للبلد المعني وليس بديلاً عنه.

ثالثاً، يجب أن تكون الجهود والتدابير الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه متمحورة حول الناس، مع إعطاء الأولوية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وحماية المدنيين وحماية رفاههم وسبل عيشهم. إن الاستثمار في الناس من خلال التعليم وتوفير الفرص الاقتصادية لهم يمكن أن يساعد في تقليل احتمالية اللجوء إلى العنف. وينبغي تشجيع مشاركة النساء والشباب وإدماجهم في الجهود الوطنية والدولية لبناء السلام لضمان أن تكون الحلول شاملة وجامعة ومستدامة. ولا بد من التأكيد على أهمية التدابير الوقائية وأنظمة الإنذار المبكر القوية للتصدي بفعالية للمخاطر المحتملة قبل أن تتفاقم وتتحول إلى أزمات كاملة.

وتولي فييت نام أهمية كبيرة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام، في وقت مبكر ومن بعيد، مع التركيز بشكل أساسي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الوحدة الوطنية والتضامن والتعاون الدولي، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

أخيراً، أغتتم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام فييت نام الراسخ بالمشاركة البناءة في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): بداية، نهنكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة المعنية بمناقشة سبل معالجة مسببات نشوب النزاعات العالمية والإقليمية والوطنية.

لقد شهدنا جميعاً خلال الفترة الماضية تزايداً ملحوظاً في وتيرة النزاعات الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما بات أمراً

السيد دانغ (فييت نام): أشكر سيراليون على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

تتمن فييت نام رؤية الأمين العام للجهود الدولية المتجددة من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين على أساس القانون الدولي، كما هو مبين في الخطة الجديدة للسلام، التي تركز إلى مبادئ الثقة والتضامن والعالمية. وينبغي أن يكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة هامة للدول الأعضاء لإعادة تأكيد دعمها الواسع للدبلوماسية وبناء الثقة والتسوية السلمية للنزاعات ومركزية ميثاق الأمم المتحدة والعمل الوطني في ذلك المضمار.

تتراوح التحديات التي تواجه السلام - في عالم اليوم المتقلب الذي يتسم بتزايد الشكوك والتعقيدات - من العوامل الجيوسياسية إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تتفاقم بسبب المحن المتعلقة بالمناخ. ويتطلب التصدي لتلك التهديدات المتعددة الأبعاد والمتطورة نهجاً شاملاً. ومن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن تتم معالجة الأمن والتنمية والعوامل الأخرى المسببة للنزاعات بطريقة متكاملة. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، من أجل بناء السلام واستدامته، يجب على الأمم المتحدة أن تتبّع نهجاً شاملاً ومتماسكاً، مستفيدة من نقاط القوة والتآزر بين أجهزتها الرئيسية، لا سيما التنسيق بين المجلس والهيئات الرئيسية الأخرى. يمكن لاستراتيجية بناء السلام المتضافرة والمنسقة جيداً، التي تشمل تعزيز الصلة بين المساعدات الإنسانية والتنمية والسلام، أن تؤدي دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات. في هذا الصدد، نرحب بالدور الاستشاري والتجسيري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، والذي يساعد على الجمع بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن، من أجل زيادة تعزيز فعاليته في معالجة النزاعات في جميع المراحل، من الوقاية إلى التسوية إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع، أن يستخدم الأدوات المتاحة على أفضل وجه، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة والوساطة والمصالحة

أخيراً، تتعقد هذه الجلسة لمعالجة وتعزيز بناء السلام والحفاظ عليه، إلا أن ذلك يأتي في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي غير المسبوق الذي ما زال يستهدف المدنيين في قطاع غزة لأكثر من 10 أشهر، مما أدى للأسف إلى اضمحلال فرص السلام، وتقويض جميع الجهود الدولية الداعية لإحلال السلام، وترسيخ انعدام الثقة في النظام الدولي المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، تعيد المملكة التأكيد على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية ودعمها الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وبما يكفل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ويدعو بلدي جميع الإجراءات الأحادية والتعديلات على الأفراد والممتلكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتدعو لوقفها الفوري والكامل. كما نطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته المتعلقة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة وإدخال المساعدات الإنسانية دون قيود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد ماو (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن بالغ امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة حول موضوع "الخطة الجديدة للسلام - معالجة الجوانب العالمية والإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات". لقد ذكرنا هذا الموضوع بأن الوقت قد حان لحشد جهودنا للتركيز على استدامة السلام ومنع نشوب النزاعات.

إن التهديدات التي تواجه السلام العالمي تزداد تعقيداً، وتتجاوز النزاعات التقليدية لتشمل تحديات مثل تغير المناخ والتفاوت الاقتصادي والتكنولوجيات الجديدة الناشئة. في ضوء ذلك، تؤيد كمبوديا تأييداً كاملاً الخطة الجديدة للسلام التي تؤكد على الدور الحاسم للدبلوماسية الوقائية والحوار والتعاون الدولي في تأمين عالم أكثر استقراراً وسلاماً. وتوفر رحلة كمبوديا من النزاع إلى السلام منظوراً فريداً للتحديات والتحديات التي تواجه بناء السلام واستدامة السلام. لقد شهدنا بأنفسنا

في غاية الأهمية يستدعي عناية المجتمع الدولي برمته، خصوصاً وأنه يتطلب توحيد وتعزيز الجهود الدولية لمعالجة جذور النزاعات قبل نشوبها، بحيث يتم تقليل حجم الأضرار الدولية والسيطرة عليها قبل تفاقمها. وفي هذا الإطار، يدعم بلدي الجهود التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال طرحه للموجز السياساتي بشأن وضع خطة جديدة للسلام الهادف إلى تجديد الجهود من أجل الاتفاق على تدابير أنجح لتحقيق الأمن الجماعي، واتخاذ مجموعة من الخطوات المجدية لإدارة المخاطر والنزاعات المستجدة.

إن ما يواجه عالمنا حالياً من تحديات يحتم على المجتمع الدولي الانفتاح على المحاور الأساسية المذكورة في خطة السلام المقترحة من قبل الأمين العام لكونها تهدف إلى تعزيز النظام المتعدد، وتضمن فاعليته ومثابته، بما يسهم في إنجاح مساعي الأمم المتحدة لفض النزاعات عبر الطرق السلمية والدبلوماسية، وذلك في نهاية المطاف سيعزز دور الدبلوماسية الوقائية وتفعيل دور الحياد والوساطة في حل النزاعات والتصدي للمخاطر التي تهدد السلم والأمن مع الأخذ في الحسبان المحافظة على سيادة الدول واستقلالية قرارها الوطني.

إن المملكة العربية السعودية لم تدخر جهداً للمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، حيث قامت بأدوار محورية وتاريخية في مجال فضّ النزاعات الدولية خلال السنوات الماضية جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ما زالت جهود المملكة قائمة لإنهاء النزاع في اليمن بالتعاون مع سلطنة عُمان الشقيقة ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليمن، السيد هانس غرونبرغ، هذا بالإضافة إلى رعاية المملكة لجهود الوساطة الحالية لإنهاء النزاع في السودان، مع الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، بالتعاون والتنسيق المستمر مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، رمضان لعمامرة. كما لعبت المملكة دور هاماً في تسهيل عملية تبادل الأسرى بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا، وما زالت المملكة تقوم بأدوار عدة في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لحل النزاعات.

الأثار المدمرة للحرب وعدم الاستقرار، ونحن نتحدث اليوم بفهم عميق للتكلفة البشرية للنزاع. لذلك نحن على استعداد لمشاركة خبراتنا والدروس المستفادة مع الدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور - ليشتي.

السيد ألفيش (تيمور - ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام.

في مواجهة أعمال العنف المتفرقة والتي لا يمكن السيطرة عليها في أجزاء كثيرة من العالم والتراجع في احترام سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة على الساحة العالمية، تتطلب مهمة حفظ السلام والحفاظ عليه اتباع نهج مبتكرة. وإذا كنا نطمح حقاً كأعضاء في الأمم المتحدة إلى عالم يمكن فيه للأجيال القادمة أن تزدهر وتعيش في سلام، فيجب علينا أن نستكشف هذه البدائل ونعتمدها. والإجراءات البسيطة مهمة، أينما حدثت. وعندما تسهم هذه الإجراءات في تحقيق السلام، ولو في مجتمع محلي واحد، فإنها يمكن أن تمنع نشوب النزاع تدريجياً وأن تحدث تأثيراً إيجابياً في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أبدأ بذكر تجربة بلدي، تيمور - ليشتي، وهي دولة جزرية صغيرة استعادت استقلالها في عام 2002 بعد فترة طويلة من الاستعمار والاحتلال من جانب قوى خارجية. وبالإضافة إلى مواجهة تيمور - ليشتي تحديات ماضيها الاستعماري، فقد تصدت للمهمة البالغة الأهمية المتمثلة في بناء سلامها الداخلي والحفاظ عليه بعد الاستقلال.

وقطعت تيمور - ليشتي خطوات كبيرة في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام منذ استعادة استقلالها في عام 2002. وقد شكل إدماج مبادرات المصالحة والسلام في البرامج الحكومية واستراتيجيات التنمية عموماً أمراً بالغ الأهمية في سياق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الاستقرار. وتركز مسيرة تيمور - ليشتي منذ عام 2010 فصاعداً على منع نشوب النزاعات. وباعتبارها دولة مستقلة ذات موارد محدودة تقتصر على البنية التحتية الحديثة، فإن معالجة مسائل مثل

وعلى الصعيد الإقليمي، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المنظمات الإقليمية - ولا سيما رابطة دول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي - تؤدي دوراً حاسماً في منع نشوب النزاعات وحلها. تؤكد كمبوديا من جديد التزامها بميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل وعدم التدخل. وتقدم منطقة الرابطة بتنوعها الثري تحديات فريدة من نوعها وفرصاً كبيرة لبناء السلام والنقد. في هذا الصدد، تلتزم كمبوديا بالتعاون مع جيراننا وشركائنا لتعزيز الاستقرار والأمن في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا والعالم. وسنواصل المشاركة بفعالية في المبادرات الإقليمية التي تعزز الحوار وبناء الثقة وتعزيز التعاون.

وعلى الصعيد الوطني، يقع على عاتق الحكومات واجب وضع سياسات تعزز العدالة الاجتماعية وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتدعم الكرامة الإنسانية. في هذا الشأن، أحرزت كمبوديا تقدماً كبيراً في إعادة بناء مجتمعها ومؤسساتها واقتصادها بعد عقود من النزاع. ويعزز هذا التقدم استراتيجية المرحلة الأولى من الاستراتيجية الخماسية لحكومة كمبوديا الملكية والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وضمان العدالة الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، وتعزيز الحوكمة، والحفاظ على السلام والاستقرار، لتحقيق هدفنا المتمثل في جعل كمبوديا دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام 2050. وبينما نقرب من موعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تلتزم كمبوديا التزاماً كاملاً بدعم الميثاق من أجل المستقبل، إدراكاً منها بأنه إطار حيوي لتعزيز تعددية الأطراف، وتعزيز التنمية المستدامة وضمان وصول فوائد السلام إلى جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام كمبوديا الثابت بمبادئ الأمم المتحدة وبقضية السلام والأمن الدوليين. وتحث كمبوديا جميع الدول على تجديد التزامها بتحقيق السلام والتعاون والاحترام المتبادل لمعالجة

وفي الختام، ستواصل تيمور - ليشتي إعطاء الأولوية لجهود بناء السلام والتنمية من أجل الحفاظ على نجاحها. ويشمل ذلك مواصلة التركيز على منع نشوب النزاعات وإيجاد فرص اقتصادية وضمان توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التعاون الإقليمي والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يعزز قدرة تيمور - ليشتي على الصمود ومواجهة التحديات الناشئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد موشايافانهو (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأشكر جميع مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

يظل السلام وعدا بعيد المنال بالنسبة للكثيرين، هكذا قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش في موجز السياسات المعنون "خطة جديدة للسلام". وهذه الحالة المؤثرة لا تزال قائمة، بل تزداد سوءاً، كما يتضح من النزاعات الحالية في مختلف أنحاء العالم. ومن هنا تأتي أهمية موضوع هذه المناقشة الرفيعة المستوى وحسن توقيتها.

اسمحوا لي إذن أن أتابع من خلال أخذ شعار السلام يبدأ بي، والسلام يبدأ بكم، والسلام يبدأ بنا جميعاً، ومطابقته مع القول المأثور أننا ينبغي أن نتحرك في دوائر متحدة المركز في سعينا لتحقيق السلام. وهناك مثل مفضل متداول في العديد من اللغات الأفريقية يقول: "عندما يكون القلب مطمئناً، يكون الجسد سليماً". ويبرز هذا المثل الترابط بين السلام الداخلي، والسلام داخل الأسرة، وداخل المجتمع المحلي، وداخل البلد، وفي نهاية المطاف السلام في العالم. ولذلك سأتناول الموضوع من المنظورات الوطنية والإقليمية والعالمية.

على المستوى الوطني، ينبغي أن نعطي الأولوية لمعالجة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنزاع. وفي زمبابوي، يشارك فخامة الرئيس إيمرسون منانغاغا في الحوكمة التشاورية، بحيث يعالج عدم المساواة ويعزز المصالحة والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية المتنوعة. وتبني حكومة زمبابوي القدرة على الصمود في مواجهة النزاعات المحتملة من خلال الاستثمار في التعليم وفرص

البطالة والعمالة الناقصة وتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية لشعبها أمر أساسي.

وقد أدى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات دوراً محورياً في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي وتعزيز المصالحة الوطنية. وكان لجهود اللجنة في توثيق الانتهاكات وتقديم التعويضات للضحايا وتعزيز الحوار دور أساسي في تضديد جراح الأمة وبناء أساس لسلام دائم. وبالإضافة إلى ذلك، بادرت تيمور - ليشتي أيضاً إلى المصالحة مع البلد المجاور لها، من خلال لجنة تقصي الحقائق والصداقة، وذلك للعمل معاً من أجل معالجة أوجه القصور ورسم سبيل المضي قدماً.

وتشكل البطالة والعمالة الناقصة تحديات كبيرة لتيمور - ليشتي. ولمعالجة هذه المسائل، صممت الحكومة برامج لإيجاد فرص العمل اللائق والحد من النقص في فرص العمل. ونفذت مبادرات مثل برامج التدريب المهني ودعم ريادة الأعمال وإيجاد فرص العمل لتعزيز قابلية الشباب والفئات المهمشة للتوظيف. وعملت تيمور - ليشتي أيضاً بشكل وثيق مع أستراليا وكوريا الجنوبية واليابان لإرسال العمال التيموريين إلى تلك البلدان في إطار مخططات محددة للعمالة لتمكينهم من العمل والحصول على دخل على حد سواء، وكذلك لتعلم مهارات جديدة تمكنهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي عند عودتهم إلى الوطن. ولم توفر هذه الجهود فرصاً اقتصادية فحسب، بل ساهمت أيضاً في الاستقرار الاجتماعي من خلال الحد من مخاطر النزاعات الناشئة عن المظالم الاقتصادية. فكما نعلم جميعاً، لا يمكن تحقيق السلام دون التنمية ولا يمكن تحقيق التنمية دون السلام.

ومع التسليم بأن تجربة تيمور - ليشتي لا يمكن تكرارها تلقائياً في سياقات أخرى، فإن الإنجازات في مجال بناء السلام تقدم قصة نجاح قيمة للبلدان الأخرى. وباعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة التي ترأسها حالياً سيراليون، شاركت تيمور - ليشتي خبراتها ودروسها المستفادة مع الدول الأعضاء الأخرى في المجموعة.

العمل والخدمات الاجتماعية وإنشاء مؤسسات مستقلة لدعم الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان وتعزيز المساواة. وتيسر هذه المبادرات أيضاً التنمية العادلة والمتوازنة.

وتعزيزاً لتبادل خبراتها والإسهام في عالم أكثر عدلاً وسلاماً، تقدمت زمبابوي بترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من عام 2027 إلى عام 2028.

وعلى مستوى منطقتنا دون الإقليمية، فإن لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تتولى زمبابوي رئاستها حالياً، آليات لمنع نشوب النزاعات وحلها. وتهدف هيئة التعاون في مجالات السياسة والدفاع والأمن إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وعلى الصعيد الإقليمي، يقود الاتحاد الأفريقي عدداً من المبادرات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها، والتي تسهم في تحقيق الاستقرار. ولكن من الواضح أن كل ذلك ليس كافياً. ومن هنا تأتي النزاعات الدائرة في أفريقيا. وتحتاج مؤسساتنا للدعم بالموارد المالية الكافية، وتوفير المساعدة التقنية ودعم الجهود المحلية لبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود دون تدخل خارجي سلبي. ففي نهاية المطاف، تظل تكلفة الاستثمار في منع نشوب النزاعات المستعرة أقل بكثير من تكلفة الاستثمار في حلها.

ومن خلال اعتماد المبادئ والنهج المبينة في الخطة الجديدة للسلام، يمكننا اتخاذ خطوات استباقية لمعالجة الجوانب الوطنية والإقليمية والعالمية لمنع نشوب النزاعات. والتقيد بالحق في تقرير المصير واحترامه جانب حاسم في ذلك الصدد. وكما ذكر الأمين العام السابق كوفي عنان،

”إننا ننشاطر مصيراً مشتركاً أكثر من أي وقت مضى في

تاريخ البشرية. ولا يمكننا تولي زمامه إلا إذا واجهناه معاً. وهذا

يا أصدقائي هو سبب وجود الأمم المتحدة.“ (SG/SM/7262)

في الختام، تتطلب معالجة منع نشوب النزاعات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي اتباع نهج متعدد الأوجه يعطي الأولوية للدبلوماسية والحوار والتعاون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا أوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تمكننا من التفكير في كيفية تعزيز آليات منع نشوب النزاعات من أجل التصدي للتهديدات الجديدة للسلام العالمي من منظور إقليمي ووطني.

تؤيد إسبانيا الاستثمار في الوقاية الذي يُفهم من منظور واسع يشمل احترام حقوق الإنسان باعتباره محور التنمية المستدامة وحفظ السلام. وتُدرج استراتيجية إسبانيا للدبلوماسية الإنسانية منع نشوب النزاعات ضمن أهدافها الأساسية. وتسعى إسبانيا، من خلال الاستعانة بهذه الاستراتيجية بمثابة إطار، إلى معالجة الأسباب التي ينتج عنها حالات النزاع وتعزيز عمليات الحوار الشامل للجميع، وبالتالي المساعدة في تشكيل مجتمعات أكثر ديمقراطية وسلمية تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان. كما يعمل بلدي على تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر مثالين محددين: الشبكة الأيبيرية الأمريكية للوسيطات التي عقدت فعاليتها في حزيران/يونيه 2023 في مدريد، ومؤخراً حلقة دراسية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في اليمن، عُقدت في مدريد بمشاركة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن.

وفي إطار الدبلوماسية الوقائية التي تدعو إليها إسبانيا، فإننا ندعم بقوة عمل تحالف الأمم المتحدة للحضارات وجهوده الرامية إلى تعزيز التنوع الثقافي والتعددية الدينية والاحترام المتبادل من أجل بناء وتعزيز مجتمعات شاملة للجميع.

تؤدي المنظمات الإقليمية دوراً رئيسياً في تعزيز الآليات الوقائية. وفي هذا السياق، تتمثل إحدى أولويات إسبانيا في تعزيز المنظمات الدولية الأفريقية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، بشكل عام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بشكل خاص، بسبب روابط الجوار والترابط الخاصة مع غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهي مناطق يركز عليها بلدي. وفي عام 2023، أعلنت إسبانيا عن مساهمة قدرها 50 مليون يورو للاتحاد الأفريقي ككل وعن تبرع إضافي بقيمة 20 مليون

وتعترف بأن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا عند تمكين جميع شرائح المجتمع من المساهمة في تنمية البلد. إن مبادئ "ماليزيا مدني" قائمة على الاعتقاد بأن المجتمع المتناغم والمنصف هو أساس السلام الدائم. ومن خلال القيم الديمقراطية وسيادة القانون، فإننا نهدف إلى تهيئة بيئة تتيح لكل مواطن فرصاً متساوية للمساهمة في تقدم الدولة، وبالتالي تعزيز مصلحة المواطنين في سلامها واستقرارها. وبتعزيز التماسك الاجتماعي، فإننا نسعى جاهدين إلى بناء مجتمع مزدهر وقادر على الصمود يمكنه اغتنام الفرص وتنمية الشعور بتولي زمام الأمور نحو المستقبل.

وتظل ماليزيا، بصفتها عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ثابتة في التزامها بالسلام والاستقرار الإقليميين من خلال تفاعلاتنا النشطة، سواء داخل الهيئة الإقليمية أو مع شركائها في الحوار. وهذا الالتزام الطويل الأمد متأصل في إدراكنا بأن الرخاء المشترك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الجماعي، بل إنه يعززه. وفي هذا الصدد، نجح المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تيسير المناقشات البناءة والتعاون العملي بين المشاركين في المنتدى الإقليمي الآسيوي والرابطة بشأن القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك. وهذا المنبر يمكننا من التصدي للتحديات الناشئة واغتنام الفرص الجديدة، مع التأكيد على ضرورة أن يكون هيكلنا الإقليمي مدعوماً بمؤسسات قوية والتزام ثابت بالحد من التهديدات التي تواجه الاستقرار والأمن الإقليميين.

كما تؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأن الشراكة القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر ضروري للسلام والأمن العالميين. ونقدر تقديراً كبيراً التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين الرئيسيين، من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي. وهذا لا يعزز تأثيرنا الجماعي فحسب، بل يعزز أيضاً نهجاً أكثر تكاملاً وفعالية في معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة المعقدة.

وفي هذه الحقبة التي تشهد تغيرات غير مسبوقة، يجب علينا جميعاً أن نستجيب للدعوة إلى تعزيز الأطر الدولية والتعاون الدولي

يورو لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، بلغت مساهمتنا السنوية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حوالي 4 ملايين يورو.

وتعكف إسبانيا أيضاً على وضع استراتيجية جديدة مشتركة بين إسبانيا وأفريقيا، تهدف إلى تجديد وتعزيز علاقتها الوثيقة مع القارة. وفي إطار تلك الاستراتيجية، ستظل إسبانيا ملتزمة بتعزيز آليات الوقاية ودعم ومساندة عمليات السلام والتسريح والدعوة إلى إدراج التنمية والحكم الرشيد في سياسات السلام والأمن الأوروبية بشأن أفريقيا ودعم سياسات تحقيق الاستقرار، بما في ذلك توفير الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والأمن والعدالة.

أخيراً، وبالعودة إلى سياق الأمم المتحدة، أشير إلى أن وثيقة "الميثاق من أجل المستقبل" توفر فرصة لتعزيز آليات منع نشوب النزاعات من أجل التصدي للتهديدات العالمية، بما يتماشى مع الخطة الجديدة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر ماليزيا رئاسة سيراليون لمجلس الأمن على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم، كما تشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

ويؤيد وفد بلدنا البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

إن موضوع هذه المناقشة حسن التوقيت وبالغ الأهمية على حد سواء، بينما نعيش في عالم معقد ومتشابك بشكل متزايد وملء بتحديات جمة تهدد السلام والأمن العالميين. وفي هذا السياق، تظل خطة الأمين العام الجديدة للسلام مرجعاً هاماً.

إن السعي لتحقيق السلام مسؤولية مشتركة، يدعمها التعاون والإبداع والالتزام العميق بإنسانيتنا المشتركة. وبهذه الروح، تجسد السياسة الوطنية الماليزية، التي تسترشد بمبادئ "ماليزيا مدني" [ماليزيا المتحضرة]، قيم استيعاب الجميع والحوكمة القائمة على المشاركة.

أجل المستقبل“ فرصة سانحة للتقدم في هذا الاتجاه. ولا يمكن السعي إلى تحقيق السلام الذي نصبو إليه إلا إذا سرنا في مسار مواز لمساري التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، على النحو المبين في خطة الأمين العام الجديدة للسلام.

توفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إطاراً قوياً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز ثقافة السلام. ومن الشروط الأساسية للحفاظ على السلام ضمان المساواة بين الجنسين والإعمال الكامل للحقوق الإنسانية للنساء والفتيات، وتيسير تمكينهن وقيادتهن وتعزيز مشاركتهن المجدية في جميع جوانب المجتمع. ويجب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح تنفيذاً كاملاً إذا أردنا تحقيق هذه الأهداف.

ليس بوسعنا أن نتكلم عن السلام من دون تناول ضرورة تحقيق العدالة. كما أن الإفلات من العقاب على الجرائم، لا سيما في حالات النزاع، وكذلك عدم فعالية مؤسسات سيادة القانون، يقوض الثقة ويعيق الطريق نحو تحقيق السلام الدائم. وقد نظمت ليتوانيا خلال رئاستها لمجلس الأمن، قبل سنوات، مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7113) أكدت على أهمية أنشطة الشرطة في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في هذا الصدد. وندعو إلى تجديد التركيز على هذه الجهود، بما في ذلك تدريب قوات الشرطة وتعزيز بعثات الأمم المتحدة بخبرة متخصصة في مجال الشرطة.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، من الضروري أن نواصل تعزيز الروابط بين بناء السلام وحفظ السلام. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في السياقات الانتقالية، حيث إن التخطيط الاستراتيجي والإعداد في وقت مبكر أمران أساسيان لضمان تسليم المهام بطريقة سلسة ومنسقة تمهد الطريق للسلام المستدام. والأمم المتحدة في وضع جيد للمساعدة في إعداد استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات بقيادة الجهات الوطنية، ونعرب عن امتناننا لسيراليون على إبراز هذا الجانب في المذكرة المفاهيمية.

لا تزال بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضطلع بدور بالغ الأهمية في تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام، بما في ذلك

من خلال الالتزام الثابت والعزيمة الجماعية. وستفعل ماليزيا ذلك وستواصل المساهمة بشكل بناء في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون، وهما أساس السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم بالتهنئة لسيراليون على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونقدر هذه الفرصة التي أتاحت لنا اليوم لمناقشة التحديات التي تواجه بناء السلام والحفاظ على السلام.

على النحو الذي تبرزه مذكرتنا المفاهيمية (انظر S/2024/581)، فإننا نشهد الآن ارتفاعاً عالمياً مقلقاً في جرائم العنف. وفي الواقع، نحن نواجه أيضاً أزمة متعددة الأوجه تهدد بتقويض أسس السلام والأمن الدوليين. وتعرض قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الفعالة لاختبار لم يسبق له مثيل.

إن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتزامات روسيا نفسها. وهذه الأعمال لا تتوافق مع مسؤولياتها باعتبارها عضواً دائماً في المجلس، بينما تواصل روسيا عرقلة أي إجراء ذي مغزى لوقف وعكس مسار الحرب غير القانونية وغير المبررة ضد أوكرانيا. وتمتد تداعيات الحرب العدوانية الروسية إلى ما هو أبعد من القارة الأوروبية. فآثارها محسوسة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في مجالات الغذاء والطاقة والأمن والبيئة. وعلاوة على ذلك، فإن ضلوع روسيا في أعمال مزعومة للاستقرار من خلال جماعات المرتزقة في أفريقيا وسورية يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. وغالباً ما تظهر هذه الأعمال تجاهلاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، مما يزيد من تفاقم معاناة المدنيين الأبرياء.

وتؤيد ليتوانيا الرؤية التي صاغها الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام. وهي تتضمن العناصر الرئيسية اللازمة لتعزيز السلام والأمن العالميين، بما في ذلك إعادة تأكيد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والاستثمار في الوقاية أمر بالغ الأهمية ويوفر "الميثاق من

التجارب المذهلة علمتنا أن ندرك تماما حدة النزاعات العنيفة التي أشعلها الانقلاب العسكري غير القانوني والفظائع المستمرة التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم وعواقبها الوخيمة. وبالتالي، ندرك أكثر من أي وقت مضى ثمن السلام والتنمية المستدامة. وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، هناك تراجع خطير في التقدم الذي تحقق بجهد جهيد في عهد الحكومة المدنية المنتخبة.

ثانيا، لا يكاد يمكن تحقيق السلام والأمن والتنمية في ميانمار بسبب استمرار المجلس العسكري الحاكم في تجاهل سيادة القانون وانتهاكات القانون الدولي وارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ثالثا، نتيجة للفظائع التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم، بلغ عدد النازحين واللاجئين 3,2 ملايين شخص، ويحتاج 18,6 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وفقد عدد كبير من الأطفال والشباب حقهم في التعليم والصحة. وتواجه الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات وكذلك الروهينغيا، أشكالا عديدة من العنف على أيدي قوات المجلس العسكري الحاكم. ولا يزال القيام بالعمليات الإنسانية صعبا.

رابعا، إن حوادث الاتجار والجرائم المنظمة عبر الوطنية، بما فيها حوادث الاختطاف عبر الإنترنت، تتزايد بشكل مثير للقلق، ولها آثار على البلدان المجاورة وخارجها.

خامسا وأخيرا، أصبحت التوقعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد متردية تماما.

لكننا نأسف لأن النداءات اليائسة التي وجهها شعب ميانمار من أجل اتخاذ إجراءات فعالة وتقديم الدعم فعال تم تجاهلها مرارا وتكرارا. وقد شهدنا كيف أن عدم اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة قد أدى إلى تمديد فترة الانقلاب العسكري غير القانوني ورخصة المجلس العسكري الحاكم لارتكاب جرائم دولية. على مدى فترة طويلة، تحمل شعبنا، للأسف، لا سيما النساء والفتيات والشباب، وطأة الفظائع والجرائم الدولية التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم.

من خلال رصد انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي والإبلاغ عنها. ويجب أن تكون هذه البعثات معدة لمواجهة التحديات الناشئة مثل تغير المناخ، ووجود الجهات من غير الدول، وتزايد الجريمة العابرة للحدود الوطنية، واستغلال الهجرة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في الحرب، وتآكل الدعم داخل الدول المضيفة. ولمواجهة هذه التحديات بفعالية، من الضروري تنفيذ توصيات من أجل العمل في إطار مبادرات حفظ السلام، تمشيا مع الخطة الجديدة للسلام.

أخيرا، يجب إيلاء اهتمام خاص للتهديدات الناجمة عن المعلومات المغلوطة والمضللة وخطاب الكراهية. وكما يشير الأمين العام، فإن هذه التهديدات متفشية على منصات التواصل الاجتماعي ولها آثار مدمرة في السياقات الاجتماعية والسياسية المتقلبة. ويجب تناول هذه التهديدات في مؤتمر القمة المعني المستقبل ويجب، على سبيل المتابعة، أن نضع مبادئ توجيهية وخطوات ملموسة لمكافحتها. في الختام، أود، سيدي الرئيس، أن أكرر تقديري لقيادتك في عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. وأتطلع إلى الخطوات التالية في تنفيذ توصيات الأمين العام الواردة في الخطة الجديدة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأهنئ رئاسة سيراليون على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الوافية.

إذ يستمر تزايد العدوان والنزاعات والحروب ومجموعة من التهديدات المتشابكة في العديد من أنحاء العالم، فإن عالمنا اليوم يتعرض للخطر بأشكال شتى على نحو غير مسبوق ومتزايد. وترى ميانمار أن مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل فرصة مهمة ومحفل مهم لاتفاق المجتمع الدولي على حلول متعددة الأطراف وسد الثغرات في مختلف الخطط، من السلام إلى التنمية المستدامة.

إن بلدي، ميانمار، يشهد حاليا ثورة لإنهاء الديكتاتورية العسكرية وإقامة اتحاد فيدرالي ديمقراطي في ميانمار. وأود أن أشدد على أن

خاصة البلدان النامية، من المشاركة على قدم المساواة في صنع القرار على صعيد العالم. ولمنع نشوب النزاعات واستعادة السلام والحفاظ عليه وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، لا بد من احترام المبادئ الأساسية، مثل سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتكتسي هذه الضرورة أهمية خاصة في الجزء الذي نعيش فيه من العالم.

لقد أدى تحرير أذربيجان لأراضيها من الاحتلال الأرمني الذي دام 30 عاماً، وانتهاء النزاع واستعادة سيادة بلدي وسلامة أراضيها إلى تهيئة الظروف المؤاتية لبناء منطقة يسودها السلام والاستقرار والازدهار. وتبعث الجهود الدبلوماسية الجارية على الأمل في تحقيق سلام مستدام ودائم قائم على القواعد الأساسية للعلاقات بين الدول.

وفي الوقت نفسه، يجب ضمان الالتزام بتلك المعايير لا بمجرد الأقوال والتصريحات، بل باتخاذ خطوات عملية بحسن نية، بما في ذلك، في المقام الأول، اتخاذ إجراءات ذات أسس قانونية على المستوى الوطني في أرمينيا لإزالة المطالبات الإقليمية المنصوص عليها في دستورها وقوانينها التي كانت أساس العدوان على أذربيجان في الماضي والتي تشكل العقبة الرئيسية أمام تطبيع العلاقات اليوم.

كما يتطلب إحراز تقدم في النهوض بخطة السلام منع محاولات رسم خطوط تقسيم جديدة في جنوب القوقاز وعسكرة المنطقة وتحويلها إلى بؤرة للتنافس الجيوسياسي والمواجهة. ومن المهم أيضاً معالجة الضرر الناجم عن الكراهية والأكاذيب وإنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم.

ومن الضروري إظهار تضامن أقوى مع البلدان التي تسعى للتغلب على العواقب الوخيمة للنزاع، وإعادة بناء المدن المدمرة، وإعادة تأهيل البيئة المدمرة والتنوع البيولوجي المدمر ومساعدة النازحين على العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة. وتجدر الإشارة بشكل خاص في هذا الصدد إلى أن حجم وخطورة تهديد الألغام الأرضية في أذربيجان يستلزم دعماً دولياً عاجلاً ومستمراً وكافياً لجهودنا في إزالة الألغام. في هذا الشهر وحده، سقط خمسة أشخاص آخرين ضحايا للألغام

ورغم ذلك، يبذل شعب ميانمار قصارى جهده على الصعيد الوطني لإحلال سلام مستدام في البلد من خلال جهوده لإنهاء الديكتاتورية العسكرية، التي هي السبب الجذري للنزاع. وحكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المقاومة العرقية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الميدان تعمل معا لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في إقامة اتحاد فيدرالي ديمقراطي. ولذلك، فإننا ملتزمون بالصمود حتى يسود السلام والعدالة في ميانمار.

من الجلي أنه ما من أحد يعرف الحالة الحقيقية لميانمار أفضل من شعب ميانمار. ولا أحد يريد أن تكون ميانمار دولة مسالمة ومستقرة ومزدهرة أكثر منا. ورغم أننا نرحب بأي دعم من جميع الدول الأعضاء المهمة لإيجاد حل مستدام لأزمته، نحضها على الإصغاء باهتمام وجدية إلى شعب ميانمار وإلى احترام تطلعاتنا بصدق. ومن الأهمية بمكان أن تتماشى جميع المبادرات الرامية إلى حل الأزمة مع رغبات الشعب ومع الحل المستدام.

ما يحتاج إليه شعب ميانمار بشدة الآن هو أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فورية وحاسمة. ولن تعود ميانمار إلى مسارها نحو الديمقراطية وتهيئة بيئة سلمية ومستقرة إلا من خلال جهود متضافرة ومنسقة من المجتمع الدولي لعزل المجلس العسكري الحاكم وقطع كل أشكال الدعم عنه، بما في ذلك تدفق مختلف أنواع الأسلحة ووقود الطائرات والأموال. وفي هذا الصدد، يظل دور الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، ذا أهمية حيوية. ونحضهما على اتخاذ إجراءات الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): نود في البداية أن نشكر وفد سيراليون على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة في الوقت المناسب.

إن فعالية التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن التي تناولها الموجز السياساتي الذي أعده الأمين العام بشأن خطة جديدة للسلام تقتضي تعزيز تعددية الأطراف، التي تتمكن من خلالها جميع الدول،

الصعيد الوطني والحوار الشامل للجميع من أجل السلام. وقد نجحت بلدان أعضاء في المجموعة، مثل تيمور - ليشتي وسيراليون، وبلدان أخرى مثل رواندا وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر، في اتباع هذا المسار بنجاح. نحن ندرك تمامًا أن نهجا من هذا القبيل يمكن أن يقوضه عاملان.

ويتمثل أحدهما في أن الدعم الخارجي للسعي إلى صنع السلام وبناء السلام غالبا ما لا يكون محددا حسب السياق. ومن أجل ضمان أن يكون هذا الدعم مصمماً خصيصاً للسياقات المتنوعة وتجنب نهج واحد يناسب الجميع، أجرينا محادثات شراكة مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام لتحديد قائمة بالممارسات الجيدة التي تستند إلى عقود من الخبرة بين بلداننا الأعضاء. وندعو أعضاء المجلس إلى الدخول في شراكة معنا لتحقيق هذه الغايات نفسها. وعلاوة على ذلك، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم دعم صريح لصنع السلام وبناء السلام والمصالحة الشاملة للجميع على الصعيد الوطني، وفي الوقت نفسه، معرفة متى يجب التحلي بضبط النفس المتبادل من أجل السماح لتلك الأنشطة بأن تتم بدون تدخل خارجي. إن تجربة بلدي، أفغانستان، مثال حي على الكيفية التي غالبا ما تحبط بها قوى إقليمية وعالمية الجهود الرامية إلى تعزيز التوافق الوطني من أجل السلام، مما يهيئ بيئة من عدم الثقة. وفي ظل المناخ الحالي من التوترات الجيوسياسية المحتدمة، يجب على مجلس الأمن أن يتذكر أن ولايته القائمة على الميثاق تتطلب توجهاً قائماً على روح الفريق وترفض المصلحة الذاتية الجيوسياسية. لذلك يجب أن يجد سبيلا لتعزيز معيار ضبط النفس الجماعي من أجل منع الحروب بالوكالة والنزاعات المجمدة.

وثانياً، إن كل مجتمع وبلد لديه مؤسسات وقدرات وإمكانات لمنع نشوب النزاعات لضمان تماسكه الاجتماعي والوطني وسيادته. وغالباً ما تتجاوز الجهود الدولية تلك المؤسسات والقدرات المحلية، وبدلاً من تعزيز النظم الوطنية والمحلية القائمة، تقدم المساعدات من خلال عمليات خارجية ومشاريع مجزأة. ويقوض هذا النهج قدرة البلدان على بناء التماسك والاستثمار في أنشطة بناء الدولة وتقديم خدمات

في بلدي، ليرتفع عدد ضحايا الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، في فترة ما بعد النزاع إلى 377 ضحية في أقل من أربع سنوات. ومن بين هذا العدد، قُتل 69 شخصاً وأصيب 308 آخرون إصابات مروعة. أكثر من نصفهم من المدنيين. وإجمالاً، بلغ عدد ضحايا الألغام في أذربيجان منذ أوائل التسعينيات 3 456 فرداً، بما في ذلك 358 طفلاً و 38 امرأة.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام أذربيجان القوي وعزمها على مواصلة جهودها المتسقة والموجهة نحو تحقيق النتائج لتعزيز منع نشوب النزاعات والعدالة والمساءلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ميار.

السيد ميار (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتشاطر توصيات نيابة عن مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، وهي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المكرسة لتمثيل ودعم البلدان والشعوب من مختلف المناطق المتأثرة بالنزاعات والتي تواجه مواطن ضعف. وتوحدنا رؤية تسعى إلى تحقيق السلام والقدرة على الصمود والاستقرار على أساس مبدأ الملكية الوطنية من خلال الدعوة الجماعية والتعلم من الأقران. تترأس سيراليون حالياً مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة ومقرها في ديلي.

وأود أشاطركم ثلاث تأملات تستند إلى التجارب الجماعية لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة وتطلعات مواطنينا فيما يتعلق بالحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات.

أولاً، اتساقاً مع الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بعنوان سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة، فإننا ندرك الأثر العميق الذي تضطلع به المظالم المجتمعية في زرع بذور النزاع وعدم الاستقرار، خاصة في البلدان التي تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية منذ سنوات، مثل عدم المساواة والظلم. وغالباً ما تكون هذه المظالم التي لم تُعالج موروثاً من نزاعات سابقة، مما رسخ انقسامات بين الأجيال أصبحت أساساً لاندلاع أعمال عنف متتالية. لذلك، نرى دوراً حاسماً للمصالحة وتقصي الحقائق على

السيد أبيسادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا لرئاسة سيراليون على مناقشة اليوم.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

يمثل السلام والأمن، إلى جانب حقوق الإنسان والتنمية، الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة. وفي حين أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام والحفاظ عليه، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تفعل المزيد لبناء مجتمعات أكثر سلاماً وقدرة على الصمود. لكننا، بعد مرور ما يقرب من ثمانية عقود على تأسيس الأمم المتحدة، ما زلنا نعمل على تحقيق السلام في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك في منطقتي، حيث يتسبب العدوان العسكري الروسي الشامل على أوكرانيا واستمرار الاحتلال الروسي غير القانوني لمنطقتين تشكلان جزءاً لا يتجزأ من جورجيا في معاناة إنسانية هائلة، مع ما يترتب على ذلك من آثار أوسع نطاقاً على الأمن والتنمية المستدامة على صعيد العالم.

وقد تجلّى سلوك روسيا المدمر في المنطقة بشكل أكبر في عرقلتها لعمليات منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك إنهاء البعثات الدولية وعرقلة آليات الأمن والرصد الدولية على الأرض. وعلاوة على ذلك، رفضت روسيا أيضاً السماح للآليات الأمنية الدولية المنشأة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008، وهي بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي. على الرغم من هذا الواقع الصعب، لا تزال جورجيا ملتزمة ببذل قصارى جهدها لإبداء الاهتمام وضمان الإغاثة الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاع الذين يتحملون العبء الثقيل للعواقب الوخيمة للاحتلال الروسي غير القانوني. وكما أكد الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام، ينبغي تنفيذ منع نشوب النزاعات على ثلاثة مستويات.

أولاً، على الصعيد الدولي لحماية أنفسنا من بدء النزاع العنيف وتصعيده بين البلدان. ويضطلع مجلس الأمن بدور خاص في معالجة المسائل الهامة مثل منع نشوب نزاعات جديدة وضمان حل النزاعات

اجتماعية واقتصادية شاملة للجميع لسكانها. ومهما كانت هذه الجهود حسنة النية، إلا أنها لا تساعد دائماً في التغلب على ظروف المظالم وعدم الاستقرار التي توجع النزاع في المستقبل.

وأخيراً، لا يمكننا المبالغة في أهمية القوانين والأنظمة الدولية التي تهدف إلى حماية الحقوق الأساسية لشعوب الأمم المتحدة في الحصول على السلام والكرامة والحرية والازدهار. نحن لا نرى أي مسار واضح نحو السلام المستدام أو منع نشوب النزاعات من دون احترام ومراعاة تلك القواعد والمعايير المشتركة. ولا غنى عن التعاون المتعدد الأطراف لضمان احترام تلك المبادئ والمعاهدات. وإذ أن التشرذم الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي المتزايد يعيق الامتثال لتلك المعايير، فإننا نرى حاجة ملحة لتعددية الأطراف الشاملة للجميع. ويشمل ذلك إجراء إصلاحات داخل الأمم المتحدة، لا سيما في مجلس الأمن والجمعية العامة، لضمان صوت أكبر وشمولية أكبر للعالم غير الغربي وأفريقيا على وجه الخصوص. ويمكن العثور على أفكار حول الإصلاحات ومستقبل الأمم المتحدة ومصادر للإلهام بها في أبحاث ومنشورات جديدة مثل كتاب "تحرير الأمم المتحدة: الواقعية مع الأمل"، وهو كتاب ألفه مؤخرًا الزميلان الموقران هانز فون سبونيك والبروفيسور ريتشارد فولك.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نمد أيدينا إلى أعضاء المجلس وندعوهم إلى المشاركة في استضافة معتكف عمل مع مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة من أجل إدراك أفضل لحالة البلدان التي تقع في صدارة تلك المعرضة لأوجه الضعف والنزاعات، واستكشاف كيف يمكن للمجلس أن يتفاعل بشكل بناء مع تلك البلدان للحفاظ على السلام ومنع نشوب نزاعات في المستقبل.

إن التحديات التي نواجهها هائلة، ولكن إمكانياتنا الجماعية هائلة أيضاً. لنلتزم بمستقبل لا يكون فيه السلام مجرد احتمال بل واقعاً مشتركاً يتحقق من خلال التعاون واحترام المعايير الدولية والإدماج الحقيقي لجميع الأصوات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

على السلام والخطة الجديدة للسلام ومعالجة الجوانب العالمية والإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات ونشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم المفيدة.

يقع موضوع الوقاية في صلب اهتمامات مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وتشكل سيراليون مثالاً رائداً على التقدم الذي يمكن أن يحرزه بلد ما في مجال بناء السلام عند العمل مع شركاء الأمم المتحدة. في عام 2006، كانت سيراليون من أوائل الدول الأعضاء التي قدمت رؤيتها لبناء السلام إلى لجنة بناء السلام المنشأة حديثاً، وحظيت كندا في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2020 بشرف رئاسة التشكيلة القطرية المخصصة للجنة بناء السلام في سيراليون. ولم ينه انتهاء التشكيلة القطرية المخصصة في كانون الأول/ديسمبر 2020 تواصل سيراليون مع لجنة بناء السلام، بل أحدث تحولاً في هذا التواصل وهو لا يزال مستمراً حتى اليوم. وما فتئت كندا وسيراليون تشاركان منذ فترة طويلة في رئاسة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول. يجمع الحوار الذي أُطلق في عام 2008 بين البلدان المتضررة من النزاعات والهشاشة وشركاء التنمية والمجتمع المدني لتعزيز الجهود المبذولة لبناء السلام بقيادة القوى الوطنية.

وتشيد كندا بالجلسة الرائدة التي عقدتها لجنة بناء السلام في شهر آذار/مارس حينما قدمت كينيا والنرويج وتيمور - ليشتي طوعية استراتيجياتها الوطنية للوقاية إلى أعضاء اللجنة. وتقخر كندا بمساهماتها مؤخراً بمبلغ 2,5 مليون دولار في البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لتعزيز القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات. وقد أوفد هذا البرنامج الرائد في مجال الوقاية أكثر من 100 مستشار في مجال السلام والتنمية إلى أكثر من 60 دولة عضواً لوضع وتنفيذ استراتيجيات وقائية وطنية وغيرها من القدرات لاتخاذ إجراءات وقائية. وبالفعل، يصادف هذا العام الذكرى العشرين لإطلاق هذا البرنامج الناجح من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بدعم من كندا عند انطلاقه، وهو سجل حافل بالآثار الإيجابية للاستثمار في المنع الهيكلي على مدى عقدين من الزمن.

القائمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، مع مراعاة احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ودون الخوض في التفاصيل، أود أن أؤكد على أهمية إصلاح المجلس وأن أكرر بوجه خاص موقفنا بشأن الحد من استخدام حق النقض.

ثانياً، يجب أن تؤخذ في الحسبان أهمية وجود منظمات إقليمية أقوى. وكما ذكر في الخطة الجديدة للسلام، فإن المنظمات الإقليمية مهمة جداً في الوقاية. كما أن لها دوراً خاصاً في منع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع وإعادة الإعمار والتنمية، حيث أنها مجهزة على نحو أفضل للتعامل مع التحديات الخاصة التي تتميز بها السياقات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد يكون تعزيز التنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة بمثابة حجر الزاوية لبناء عالم يسوده السلام والأمن.

ثالثاً، يوصي الأمين العام بأن تستثمر جميع الدول في القدرات الوقائية الوطنية التي تشمل المجتمع بأسره وتضع استراتيجيات وقائية وطنية. وتضع الخطة الجديدة للسلام الإدماج في صميم جهود الوقاية. وتركز على كيفية ارتباط المشاركة الكاملة والمجدية والفعالة للمرأة ارتباطاً وثيقاً بجهودنا الوقائية. وتقوم حكومة جورجيا على الصعيد الوطني بعدة أنشطة لتعزيز المشاركة المجدية للنساء، مثل الحوار المنتظم مع النساء والشباب المتأثرين بالنزاع ومع ممثلي منظمات المجتمع المدني العاملين في مجال حقوق المرأة. ونبذل كل جهد ممكن لضمان إدماج احتياجات وأولويات النازحات داخلياً والنساء المتأثرات بالنزاع وإثارته في صيغ المفاوضات، ولا سيما في مباحثات جنيف الدولية وآليات منع الحوادث ومواجهتها.

في الختام، أود أن أؤكد أن اتباع نهج كلي إزاء السلام والتنمية سيساعدنا على رؤية الصورة كاملة والارتقاء بالجهود، مما سيقربنا من بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غورت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد كندا بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام والحفاظ

(تكلم بالفرنسية)

للجنة بناء السلام، ورأينا على مدى العقدين الماضيين التحدي - على غرار ما أشارت إليه بحق الخطة الجديدة للسلام - الذي يشكله هذا الدعم الذي لا يحظى بأهمية كبيرة من الجهات المانحة والسلطات الوطنية. إن صندوق بناء السلام أداة رئيسية للمساعدة في سد ثغرات التمويل وحشد الدعم وندعو إلى ربط استخدامه على نحو أوثق بالدور التنسيقي للجنة بناء السلام. ونغتتم هذه الفرصة لنضم صوتنا إلى الدعوة المنادية بزيادة الدعم الدولي للصندوق الذي يعد جزءاً لا غنى عنه من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والوقاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى يوم غد في الساعة 15/00.
عُلقت الجلسة الساعة 18/10.

لذلك نرحب بخطة الأمين العام الجديدة للسلام التي تشدد على الأهمية الحاسمة للاستثمار في الوقاية وتدعو إلى تنفيذ استراتيجيات الوقاية وبناء السلام على الصعيد الوطني. ونتوقع أن يوجه الميثاق من أجل المستقبل في الشهر المقبل دعوة واضحة من قادتنا إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام في تنسيق الدعم الدولي للاستراتيجيات الوطنية للوقاية وبناء السلام والاستثمار في تلك الاستراتيجيات. ويتيح استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في عام 2025 الفرصة لجميع الدول الأعضاء للإدلاء برأيها في هذا الدور المعزز ونعتقد أنه ينبغي أن يجعل لجنة بناء السلام منتدى رائداً يتيح للدول الأعضاء عرض استراتيجياتها الوقائية وحشد الدعم اللازم لتنفيذها. لقد كان حشد الدعم السياسي والمالي للوقاية وبناء السلام واستمراره أحد الأدوار الأساسية